الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعـلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص :التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

بعنوان :

دور المحاسبة والتحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة: بلفضيل حورية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د/ مداني يوسف	أستاذمحاضر	جامعة مستغانم
مقررا	د/عمراني محمد	أستاذمحاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	د/ مجدد عبد النور	أستاذمحاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2020 /2021

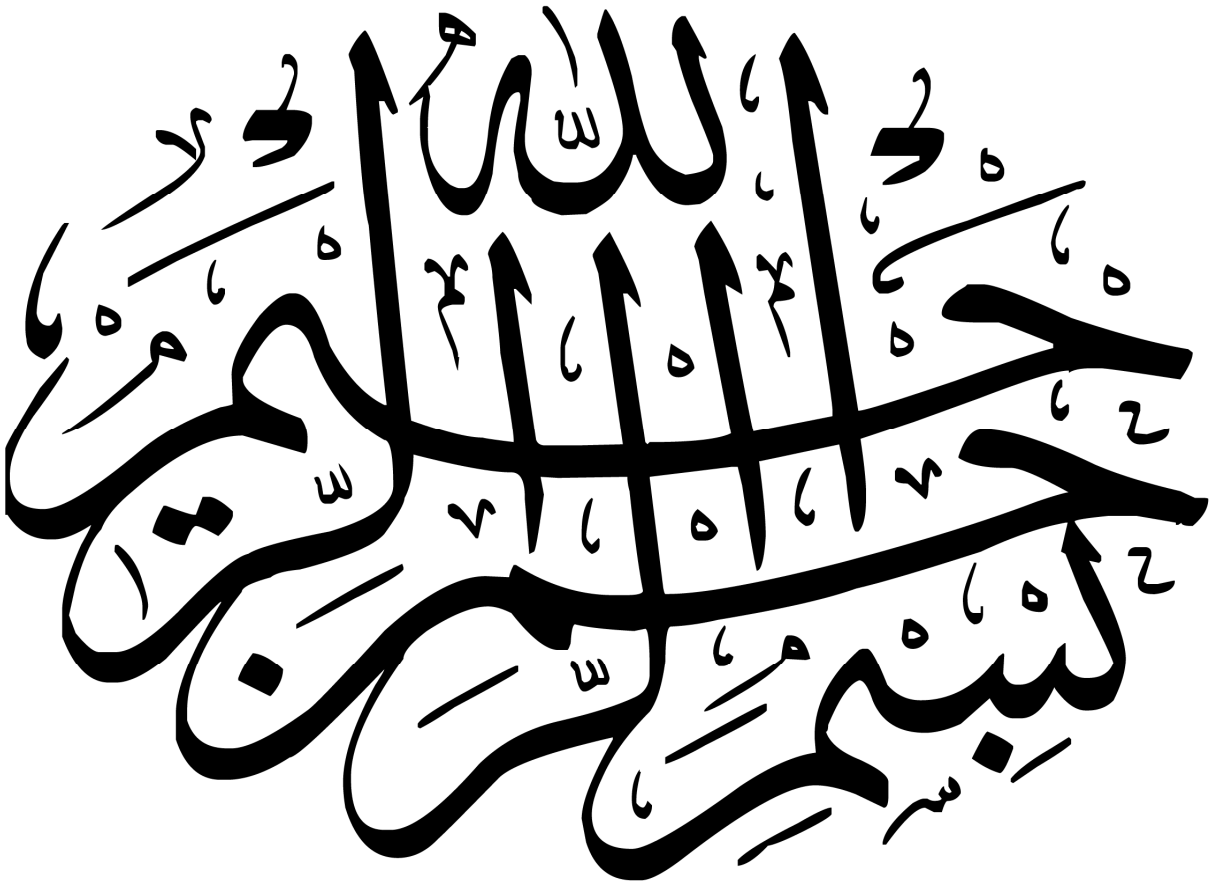
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد والشكر أ ولا وأخيرا لله سبحانه وتعالى الذي أمدنا بالخير والعافية لإنجاز هذه المذكرة في صورته المرجوة، ثم نتقدم بأسمى ايات الشكر والتقدير إلى معلمي الذي كان سببا في دراستي منذ إنطلاق المشوار ومساعدته لي وهذا كل بفضل ربي ، كما يسرني أيضا أن أتقدم بخالص الشكر والإحترام للدكتور الفاضل عمراني محمد الذي كان سندا في إرشادي وتوجيهي ولا يفوتني الأستاذة بالجهود المبذولة لكل من قام بإنقاضي في مستوايا من :

- ✓ معلمين
- ✓ أساتذة
- ✓ أصدقاء

حورية

الإهداء

الحمد لله الذي أبدع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغاية النجاح.

وقال تعالى" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" .

إلى أغلى إنسان في الوجود .

إلى من شاركوني طفولتي وحياتي إلى إخوتي: نعيمة, عبد الحق.

إلى معلمي الذي لا أنسى فضله طول حياتي الذي كان سببا فيما أنا عليه الآن عابد مزياني.

إلى الأستاذ الفضيل عمراني محمد.

إلى كل زملائي وزميلاتي: سهيلة , صالحة, لمياء, صارة,

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

حورية.

محتويات الفهرس

شكر و تقدير	
الإهداء	
الفهرس	أ – ب
قائمة الاشكال والجداول	ج
قائمة الاختصارات	د
المقدمةالعامة	1 – 4
الفصل الأول:الإطار المفاهمي للمحاسبة والتحليل المالي	1 – 23
تمهيد	5
المبحث الأول: المحاسبة والتحليل المالي	6 – 13
المطلب الأول : لمحة عن المحاسبة ونشاتها	6 – 7
المطلب 2 : مفهوم المحاسبة	8 – 10
المطلب 3 : مبادء عامة حول المحاسبة	11 – 13
المبحث الثاني: المحاسبة العامة ودورها في المؤسسة	14 – 19
المطلب الاول : تعريف المحاسبة العامة	14
المطلب الثاني : أهمية أهداف والمحاسبة	15 – 17
المطلب الثالث المخطط المحاسبي الوطني (النظام المالي المحاسبي)	18 – 19
المطلب الاول: المخطط المحاسبي الوطني	20 – 27
المطلب الثاني: هيكلة المخطط الوطني للمحاسبة	20 – 22
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المخطط المحاسبي الوطني	23 – 25
خلاصة الفصل	26 – 27
الفصل تاثاني : مدخل حول التحليل المالي	28
تمهيد	27
المبحث الاول: عموميات حول التحليل المالي	30
المطلب الاول: لمحة حول التحليل المالي	31
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي	32 – 33
المطلب الثالث: أهمية وأهداف ووظائف التحليل المالي	34 – 38
المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي ومقوماته	39
المطلب الاول : أنواع التحليل المالي	39
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي	40 - 41
المطلب الثالث : خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	42 – 44
المبحث الثالث : التحليل بواسطة التوازن المالي	45 – 54
المطلب الأول : ماهية التوازن المالي	45 – 47
المطلب الثاني : راس المال العامل وكيفية حسابه	48 – 51

المطلب الثالث : احتياجات رأس المال	54 – 52
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث : احتياجات المؤسسة والمعلومة المحاسبية والتحليل المالي	76-56
تمهيد	56
المبحث الأول : نظرة عامة حول مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء DMC	57
المطلب الاول : تقديم مؤسسة إنتاج ونوزيع مواد البناء	58
المطلب الثاني مهام وأهداف مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	59
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	61 – 60
المبحث الثاني: دور التحليل المالي داخل مؤسسة توزيع مواد البناء	62
المطلب الأول : ما هية التوازن المالي والتحليل المالي في مؤسسة توزيع مواد البناء	62
المطلب الثاني : دور التحليل المالي في المؤسسة	65 – 63
المطلب الثالث : دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسةDMC	75 – 66
خلاصة الفصل	76 – 75
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

- **قائمة الاشكال**

رقم الشكل	رقم
1- المحطة العامة لوظائف التحليل	35
2- وظائف التحليل المالي	36
3- البيئة الإقتصادية العامة للتحليل المالي	37
4- النسب المالية التي تعبر عن مستوى ووضع التحليل المالي	39
5- الجهات المسفيدة من التحليل المالي	42
6- الميزانية المختصرة	45
7- رأس المال العامل ومكوناته	47
8- أنواع رأس المال العامل	49
9- الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء	56

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الميزانية المالية للأصول	60-59
02	الميزانية المالية للخصوم	61
03	جدول أصول الميزانية المختصرة	62
04	جدول خصوم الميزانية المالية	62
05	مؤشرات التوازن المالي	63
06	حتياجات رأس مال العامل	64
07	الخزينة الصافية	65
08	تغيرات حساب النتائج	66
09	نسب السيولة	68
10	نسب النشاط	68
11	نسب الهيكلة المالية	69

المقدمة العامة

المقدمة:

يعتبر التحول المحاسبي في الجزائر وليد التطور الإقتصادي الدولي والمحلي ، حيث نلمس ذلك من خلال المفاوضة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإنفتاح على الإقتصاد العالمي ، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية ، حيث أن الجزائر بدأت عملية الإصلاح من 2001 إلى غاية 2007 تم إصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي إلى غاية 2009 تم صدور العديد من المراسيم والقوانين التابعة للنظام سواء بتحليل اللقانون الأصلي أو إصدار القانون وفي سنة 2009 تم تأجيل تطبيق النظام إلى السنة التي تليها ،ومنذ إعتمادها للنظام المحاسبي المالي (SCF) مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها ومع إستعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في إقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات ، بات من الضروري على المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط ، فالتحليل المالي بعد أن ظل لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من جهة مالكي رأس المال ، امتد وبصفة تدريجية حتى لمس إهتمام شرائح واسعة من المستعملين .

ولم يعد التحليل المالي يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة فالأهم ليس تحقيق النتائج الإيجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان إستمرار المؤسسة في المستقبل فلم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الإستمرار في السوق ، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة جديدة إستراتيجية على كل مستويات التسيير والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب إعتماد التحليل المالي الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المالي المحاسبي

فعلى الصعيد العالمي ابتداءا منذ انطلاق بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات والتي تمثلت في معايير المحاسبة الدولية وذلك تجاوبا مع توسع نشاطالتجارة حول الإ ستثمار والتبادل التجاري .

فحاليا تعتبر المحاسبة أحد فروع اللإقتصاد التطبيقي الذي يسعى الى عرض المعلومة بغاية الشفافية والوضوح لمستخدمي البيانات المالية .

وفيما يخص الوضع الوطني نجد أن الانتقال من الاقتصاد يقال عنه إقتصاد مخطط بهيمنة القطاع العمومي على الإقتصاد كما لا بد من مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة وجعله يتلائم مع معايير المحاسبة الدولية ، فمن خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات و مع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني ،كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية.

وتجدر الإ شارة إلى أن التعديل الوحيد الذي عرفه المخطط المحاسبي الوطني نسخه 35/1975 المؤرخة في 1975/04/29 كان سنة 1999 بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات ، نجد أن هذا التعديل الذي يمس بمحتوى

المخطط في حد ذاته وانما اضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل كحساب 428 توظيفات مالية .حساب 109 مساهمات مهتلكة ، وان دل على شيء إنما يدل على أن الجانب المحاسبي في الجزائر لم يتماشى مع وتيرة التغيرات و التحولات التي شهدتها الجزائر اثناء المرور والانتقال إلى اقتصاد السوق و يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم معه ، و الظروف الر اهنة للعولمة والمعايير المحاسبة الدولية ،والقوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الجزائري تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين بقدر ما هي مفيدة وموجهة الى مصالح الضرائب وتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية .

فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي ، المرحلة التي كان فيها الاقتصاد مخطط ويعكس تحقيق أهداف الإقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والانتاج ، وعليها باشرت الجزئر باجراء تغيرات معمقة تتعلق بالتفتح الإقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص وتشجيع المنافسة .

هذه الإ صلاحات هدفها توفير للمستثمرين الخواص المحليين والاجانب فضاء اقتصادي جديد مليئ بالامان والشفافية في التعاملات الاقتصادية .

وهذا التوجه الإقتصادي الجديد جعل المهنين يريدون أن المخطط الوطني المحاسبي أصبح محدودا وله نقائص ومجالات كثيرة بقيت بدون حلول ، كذلك ظهور عمليات وأحداث جديدة بعد إجراء هذه الإ صلاحات أصبح هذا التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبة تلبي هذه المتطلبات .

هذه الأسباب جعلت المجلس الوطني للمحاسبة يأخذ المبادرة والتي بدأت أشغاله من سنة أثمرت بمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع متطلبات التي فرضتها المتغييرات المالية والمحاسبة الدولية وتسعى الى مواكبة متطلبات المعلو مة المالية والمحاسبية .

لقد كللت الجهودللإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد والذي أصبح ساري المفعول .

إلا أن سيران العمل به بدأ وواجه عدة تحديات تتعلق بشروط مستلزمات التطبيق الجيد له مما يجعل المنافع والمزايا المنتظرة من تطبيقه محل شك .

وبناءا على الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي .

ماهو دور التحليل المالي والنظام المالي المحاسبي في المؤسسة اقتصادية ؟.

أسئلة فرعية :

- ما مفهوم المحاسبة ؟

- ما المقصود بالتحليل المالي؟

- كيف يساهم التحليل المالي والمحاسبي في تحسين دور المؤسسة ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإ شكالية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية :

- علم المحاسبة هو طريقة الجمع، وترجمة المعلومات الخاصة بالتدفقات الحقيقية والمالية القابلة بالمصطلح النقدي والتي تدخل أو تخرج من وحدة إقتصادية معينة حيث تتولد هذه النفقات بسبب أحداث اقتصادية ، قانونية ، مادية .
- التحليل المالي هو علم قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيفات اللازمة لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة دوافعلاختيار هذا الموضوع ويمكننا إنجازها كما يلي :

- ابراز دور المحاسبة والتحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية .
- يندرج ضمن التخصص الذي ندرسه .
- التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي والنظام المحاسبي في المؤسسة .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في :

- إعتبار المحاسبة مصطلح كثير التداول في مختلف المجالات .

-تحديد الأهداف المطلوب بلوغها وتحقيقها ، ومدى توفر المستلزمات ذات العلاقة بالنشاط والأهداف .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على دور المحاسبة في المؤسسة الإقتصادية .
- التعرف على التحليل المالي ودوره في المؤسسة الإقتصادية .

المنهج المتبع :

لمعالجة جوانب بحثنا إعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يناسب وصف ، مكونات دور نظام المحاسبي في تحسين دور التحليل المالي للمؤسسة ، وكذا وصف أهم المفاهيم الأساسية للنظام ودوره والقيام بدراسة ميدانية في مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء وتشخيص الدور الذي تمثله المحاسبة والتحليل المالي .

حدود الدراسة : الحدود المكانية للدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فان هذه الدراسة إرتبطت بحدود مكانية تتمثل في إجراء دراسة حالة مؤسسة مواد البناء بولاية مستغانم .

الحدود الزمانية: من 04 - 04-2021 إلى 23-05 -2021

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال النظام المالي المحاسبي والتحليل المالي .

- مواجهة بعض الصعوبات في الدراسة الميدانية مع المسئولين للإحتكارهم لبعض المعلومات المتعلقة بالمؤسسة .

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث الى فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث يتمثل فيما يلي :

الفصل الأول :تحت عنوان الإطار المفاهمي للمحاسبة والتحليل المالي ، ويضم مبحثين هما :

المبحث الأل : المحاسبة والتحليل المالي .

المبحث الثاني : المحاسبة العامة ودورها في المؤسسة الإقتصادية .

المبحث الثالث: المخطط الوطني للمحاسبة (النظام المالي المحاسبي) .

الفصل الثاني: تحت عنوان مدخل حول التحليل المالي .

المبحث الأول :عموميات حول التحليل المالي .

المبحث الثاني : أساليب ومقومات التحليل المالي .

المبحث الثالث : التحليل بواسطة التوازنات بالمالية .

الفصل الثالث:

تحت عنوان دراسة تطبيقية لمؤسسة انتاج وتوزيع مواد البناء وذلك محاولة إسقاط دراسة إحتياجات المؤسسة والتحليل المالي ودور المعلومة المحاسبية للمؤسسة ويضم مبحثين هما :

المبحث الأول : نظرة عامة حول مؤسسة انتاج وتوزيع مواد البناء .

المبحث الثاني:دور التحليل المالي في مؤسسة توزيع مواد البناء.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر المحاسبة مجموعة من الإ جراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة ومدى تأثيرها على هيكلة أموالها وذمتها المالية خلال مدة معينة ، اذ تلعب دورا هاما في الميدان الإقتصادي والقانوني فهي تخضع في أي بلد لإ طار قانوني وتنظيمي الذي يشكل مرجعا لها ، يعمل على تنظيم المحاسبة وتوضيح مبادئها وقواعدها الأ ساسية التي تقوم عليها ، وتحديد القوائم المالية المطلوب إعدادها ويتمثل هذاالإ طا في الجزائر في المخطط الوطني للمحاسبة التي تخضع له المؤسسات الجزائرية في ظل اقتصاد المخطط وعلى هذا الصدد فإن المحاسبة تتأثر بتغيير القانون الإقتصادي للنشاطات والتبادلات التجارية وإذ كان لكل من العولمة المالية وتطور الأ سواق المالية الدولية الأثر في تطور المحيط المحاسبي الدولي وظهور فرص أدوات وسياسات ملائمة تمكن من نشر و إيصال المعلومات المالية لأداء المؤسسات المستخدمة لأموال المستثمرين في هذه الأ سواق لكن هذا التطور واكبته مشاكل محاسبية ناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين الدول وفرض كل منها تطبيق معايير هذه المحاسبة مما يصعب على المستثمرين عملية اختيار إستثماراتهم .

ولقد قامت هذه الجهود بتبني النظام المحاسبي الجديد الذي يتم خلال هذا الفصل التعرف على المحاسبة العامة والمخطط الوطني للمحاسبة ثم التعريف بالمخطط الوطني للمحاسبة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : المحاسبة والتحليل المالي .

البحث الثاني: المحاسبة العامة ودورها في المؤسسة.

المبحث الثالث: المخطط الوطني للمحاسبة (النظام المالي المحاسبي).

المبحث الأول :

لقد نشأت المحاسبة وتطورت فروعها استجابة لعوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية في عصور مختلفة أدت الى ظهور الحاجة الى خدمات المحاسب المختص في تقديم المعلومات التي تساعد على معرفة نتائج النشاط الإنتاجي للمنشأة الإقتصادية خلال فترة معينة للكشف عن الوضعية المالية أو الدور في إر اء قاعدة البيانات لأجل القرارات وفق معايير التسيير الملائمة .

المطلب الاول : لمحة عن المحاسبة ونشاتها

نشات المحاسبة وتطورت نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة أدت الى ظهور الحاجة الى خدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية الى مختلف الاطراف المستعملة لها .

لقد ظهرت الحاجة الى المحاسبة في القرون الوسطى أي منذ القرن الرابع عشر نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات .

وكانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت ، فكانت المحاسبة أدات لخدمة أصحاب المشروعات عن طريق تسجيل العمليات المالية العديدة في الدفاتر لحاجة صاحب المشروع الى سجل منظم لجميع العمليات التي لا يستطيع أن يعيها بذاكرته والذي يساعده في قياس مسؤوليات الاشخاص القائمين بادارة امواله وفي تحديد علاقته بالمشروع .

وفي ظل هذه الظروف كانت المحاسبة تهدف الى تسجيل وتبويب العمليات المالية في مجموعة دفترية ثم استخراج نتيجة حركة الاموال من ربح أو خسارة من خلال فترة معينة .

وكذلك تحديد مراكز الأ موال في نهاية هذه الفترة في أواخر القرن 18 ظهرت في الأفق علامات تطور جديدة في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية فظهور الثورة الصناعية ادت الى تطور الوحدات الانتاجية و الى تكوين شركات مساهمة للقيام باستثمار رؤوس الأ موال الضخمة الازمة للصناعة ، وقد تميزت هذه المشروعات بانفصال الملكية عن الإدارة وبالمسؤولية المحددة وكما أدت الى تعقد العملية الإنتاجية وزيادة استخدام عو امل الانتاج وبالتالي أدت إلى صعوبة وتعقد الوظيفة الإدارية ، ومع هذا التطور تغيرت النظرة الى طبيعة وظيفة المحاسبة ولم تعد وسيلة لخدمة أهمية أصحاب المشر وع فقط .

بل أصبحت أيضا وسيلة لخدمة الإدارة عن طريق تقديم البيانات التفصيلية التي تساعد الإدارة في رسم السياسات المختلفةالمتعلقة بأوجه نشاط المشروع والإ شراف على تنفيذها والرقابة عليها .

ويترتب على ذلك ظهور أهمية محاسبة التكاليف الفعلية والتي تهدف الى تحديد تكلفة المنتو ج والرقابة على عناصر التكاليف وتقديم التقارير للجهات الإدارية المختلفة .لقياس مدى الكفاية في تحقيق الأهداف المطلوبة من قيام المشروع .

منذ أواخر القرن 19 وفي خلال القرن20 ومع زيادة حجم المشروعات وانتشار ظاهرة اندماج الشركات ، ومع زيادة تدخل الدولة في شؤون الإنتاج والاستهلاك ومع التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة ومع زيادة المنافسة بين المشروعات المختلفة لتقديم أفضل السلع والخدمات لإ شباغ رغبات الأفراد أللانهائية والمحافظة على رأس المال ونموه والبحث الدائم عن الأ سواق الجديدة مع زيادة حاجة المستثمر الخارجي للبيانات المحاسبية من أجل توجيه أمواله نحو الإستثمارات المر بحة ، ومع كل ذلك تطورت المحاسبة وزادت الحاجة الى خدمات وأصبحت وسيلة لقياس مدي كفاية الإدارة وبالتالي وسيلة لخدمة المجتمع بصفة عامة ، وتترتب على ذلك ظهور فروع متعددة ومختلفة من المحاسبة قصد مد الإدارة بالبيانات التفصيلية والتحليلية الازمة لخدمة الإدارة من جهة ولقياس مدى كفايتها من جهة أخرى .

من خلال دراسة التطور التاريخي للمحاسبة نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بمنشأة المحاسبة وتطورها والمتمثلة في :

- المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية ولقد تطورت مع تطور الحاجة الى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة .

-المحاسبة وسيلةوليست هدف ولقد تطورت هذه الوسيلة في مراحل متعددة ومكملة لبعضها البعض حيث تؤدي الى زيادة مسؤولية ، وفعالية المحاسب في تقديم البيانات الازمة في الوقت المناسب لكل طائفة من الطوائف التي تحتاج اليها [1]".

- ان تطور المحاسبة مع تطور حسب الظروف الاقتصاديةوالا جتماعية التي أدت الى ظهور فروع متعددة فمن المحاسبة العامة أو المالية في بعض الكتابات الى المحاسبة التحليلية وكذلك المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة الى المحاسبة الاجتماعية وكل هذه الفروع يخدم فئة من الفئات التي تحتاج الى البيانات المحاسبية[2]".

[1]- محمد يوسف حنفاوي نظم المعلومات المحاسبية ، دون طبعة الاردن ، داروائل للنشر والتوزيع 2001 الصفحة 51.

[2]- ستيفين موسكو نظم العلومات المحاسبية واتخاذ القرارات دون طبعة ، دار مارك سكين 2007 الصفحة 05.

المطلب الثاني :

مفهوم المحاسبة :

ان الجمعية الأ مريكية للمحاسبة تعرف المحاسبة كالتالي :

المحاسبة هي عملية تحديد وقياس وتبليغ المعلومات المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه المعلومات من صياغة أراء وتشكيل قرارات .

كما يعرفها الأ مريكي للمحاسبين القانونيين كونها : نشاط خدمي ،وظيفتها تقديم المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساسا عن منشأة معينة والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة .

ويعرفها المشرع الجزائري حسب المادة 3 القانون 7-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 كونها : المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية وهذا النظام يسمح بتخزين معطيات أساسية يتم تصنيفها ، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية [1]".

يعد علم المحاسبة واحد من أقدم مجالات العلوم المالية والإدارية التي عرفها الإنسان ، وهو علم قائم بحد ذاته وله أهمية خاصة كونه يدخل في كافة مجالات الحياة وحتى في حياة الأفراد الخاصة ، حيث يلجأ كل منهم العلم ويستخدم مبادئه للتنسيق أموره المالية وإنجاز العديد من المهام حتى ولو لم يكن لديه الخبرة الكافية من هذا المنطق يسلط هذا المقال الضوء على علم المحاسبة ويناقش مفهومه الدقيق ومدى أهميته ودوره الفاعل في تقدم كل من الافراد والشركات على حد سواء[2]".

يستخدم مفهوم المحاسبة للتعبير عن العلم الذي يهتم بتسجيل وتبويب وتلخيص النشاطات المالية التي تمثل الأ حداث الاقتصادية وفق نظام معين ، وذلك بهدف توزيع الموارد ضمن المؤسسة أوالشركة أو المنظمة أو الحكومة ، حيث يتم ذلك من خلال مجموعة من القوائم المالية التي تم اعدادها عن فترات زمنية محددة وأما عن هذه الأ حداث فتتمثل في كافة المعلومات المالية التي يستخدمها المدراء والمستثمرون والجهات الضريبية والأطراف الأ خرى التي لها دور في اتخاذ القرار من ناحية أخرى يمكن تعريف المحاسبة بأنها نظام معلومات يختص بترجمة الأ حداث الإقتصادية إلى معلومات مفيدة من نشأتها مساعدة أطراف معينة داخل أو خارج [3]" .

[1]- نوافذ محمد عباس الرماحي ، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها الطبعة الاولى عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع سنة 2009/ص45

[2]- أحمد حسن علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية الايطار الفكري والنظم التطبيقية دون طبعة ، دار الجامعية سنة 2014 / ص50

[3]- رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي ، مدخل نظرية المحاسبة ، الطبعة الاولى دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ص12/11.

الفرع الثاني :

أهداف المحاسبة :

تهدف المحاسبة الى تحقيق ما يلي تسجيل العمليات المالية اليومية عند حدوثها مباشرة للرجوع إليها عند الحاجة

تصنيف وتبويب هذه العمليات لتستطيع المنشأة معرفة ما لها من أصول وما عليها من التزامات.

إعداد الحسابات الختامية لمعرفة نتيجة المشروع من ربح أو خسارة .

تقصي الأسباب التي أدت الى الخسارة ومحاولة تجنبها مستقبلا .

إعداد قائمة المركز المالي لمعرفة حقيقة أصول وخصوم المشروع .

مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة من خلال تزويد الإدارة بكافة المعلومات المالية الضرورية.

المحاسبة ادة لخدمة المجتمع وذلك من خلال بيانها لمدى كفاية ادارة المشروع .

الفرع الثالث :

اهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي :

المحاسبة في أي مشروع مهما كان شكله مشروعا أو فرديا ام شركة أشخاص أو شركة مساهمة أو مؤسسة عامة تقدم خدمة لفئات متعددة منها :

أصحاب الملكية :

تهتم المحاسبة بتبيان نتيجة المشروع من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي لأن أصحاب المشروع في حاجة دائمة لمعرفة التقدم الذي تحرزه المنشأة .

الإدارة :

تقدم المحاسبة للإدارة المعلومات والتقارير الوافية التي تمكنها من ادارة العمليات اليومية للمنشأة بصورة سليمة فمثلا في المشروعات ذات الأقسام يمكن تحديد نتيجة أعمال كل قسم على حدى وبالتالي معرفة الاقسام التي تحقق خسارة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

الدائنون وحملة السندات :

يهتم دائنو المشروع بالوضع المالي لمعرفة مقدرته على السداد ومن هنا فإن البنوك قبل منح تسهيلاتها الإئتمانية لعملائها تطلب منهم معلومات كاملة عن المشروع كالميزانية في اخر السنة .

إدارة الضرائب :

تهتم إدارة الضرلب بتحديد أرباح المشروع بدقة حتى تستطيع أن تحسب الضريبة المستحقة .

المحللون الماليون :

يقوم المحلل المالي بتحليل المعلومات المالية وذلك لتقديم النصح والإرشاد للجمعيات التي تطلبها مثل المستثمرون "[1].

[1]- ابراهيم محمد فال نظرية المحاسبة دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية سنة 2006/ص 25

المطلب الثالث :

مبادئ عامة حول المحاسبة :

حدد المشروع الجزائري في المادة 06 للقانون 7 /11 المؤرخ في 2007/11/25 في والمتضمن النظام المحاسبي المالي جملة الأ ساس والبادئ المعترف بها عامة في إعداد القوائم المالية ، والمتمثلة في :

- ✓ **مبدأ محاسبة التعهد :** إن العمليات تسجل في تاريخ حدوثها وليس في تاريخ حدوث التدفق النقدي.
- ✓ **مبدأ استمرارية الاستغلال :** تعد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة سوف تمارس نشاطها بدون انقطاع (ليس هناك اجل محدد لنشاط المؤسسة).
- ✓ **مبدأ القابلية والفهم :** تكون المعلومة ذات نوعية اذا كانت سهلة الفهم .
- ✓ **مبدأ الدلالة :** المعلومة لها دلالة اذا كانت تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية بمساعدة اخذ القرار في تقييم الأ حداث الماضية الحالية والمستقبلية ، إن دلالة المعلومة لها علاقة مع طبيعتها ومع أهميتها النسبية .
- ✓ **مبدأ المصداقية :**تكون المعلومة ذات النوعية اذا كانت خالية من الأخطاء أو من الأفكار المسبقة.
- ✓ **مبدأ القابلية للمقارنة :** تكون المعلومة ذات نوعية عندما تسمح لمستعملها باجراء مقارنات في الزمن (بين دورتين) وبين المؤسسات .
- ✓ **مبدا التكلفة التاريخية :** ان عناصر الأصول ، الخصوم ، المصاريف والإيرادات تسجل محاسبيا بالتكلفة التاريخية أي على أساس قيمتها في تاريخ الحصول عليها /إنتاجها .
- ✓ **مبدأ تفوق الحقيقة الإقتصادية على الظاهر القانوني :** إن العمليات تسجل محاسبيا وتقدم في القوائم المالية حسب طبيعتها وحسب حقيقتها المالية والاقتصادية وليس فقط على أساس الظاهر أو الشكل القانوني.
- ✓ **مبدأ الحيطة والحذر :** إن هذا المبدا يفسر السياسة والإ جراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الخسائر والأرباح المتوقعة ، فاذا توقعت الشركة حصولها على أرباح فان هذه الأ رباح لا تأخذ في الحسابات حتى يتم تحقيقها اما اذا توقعت خسائر فيها تاخذها في الحسابات ويحتاط بها
- ✓ **مبدأ تحقيق الايرادات :** هو عبارة عن قيمة السلع ،والمنتجات الخدمات المباعة ، الى زبائن المؤسسة والذي يؤدي الى الزيادة في صافي أصول المؤسسة.
- ✓ **مبدأ الافصاح :** يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فاذا تم حذف أو استبعاد بعض المعلومات .
- ✓ **مبدأ الإنتظام :** هو مبدا يدل على أن المحاسب ملتزم ومطبق لجميع القواعد والقوانين المطبقة في المحاسبة التي تتظمن أعمالا محاسبية متعددة في الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها .
- ✓ **مبدأ الإ خلاص :** وفقا لهذا المبدأ فانه من الواجب على المحاسبين جميعهم تقديم الوضع المالي للمؤسسة بصدق و شفافية .

- ✓ **مبدأ إثبات الاساليب :** يتم التركيز في هذا المبدأ على ضورة وجود نمط ثابت يستخدم في الإ جراءات التي يتم بها .
- ✓ **مبدأ فرض الوحدة النقدية :** ويعني هذا المبدا إمكانية تسجيل جميع المعاملات التجارية التي يمكن التعبير عنها بعملة نقدية فقط على افتراض أن هذه العملة تظل مستقرة نسبيا مع مرور الزمن فعلى سبيل المثالعند النظر الى كشوفات الحساب الأ مريكي .
- ✓ **مبدأ فرض الوحدة الاقتصادية :** ينص هذا المبدأ على فصل المؤسسة عن الأنشطة المالية الخاصة بصاحب العمل ، واعتبار النشاط التجاري والخاص بالمؤسسة ويعتمد هذا المبدأ على وجود مبدأ محاسبي يقوم بعملية التمييز بين المعاملات التي تقوم بها المؤسسة [1]".

الفرع الثاني :

أنواع المحاسبة :

تتضمن المحاسبة أنواع عديدة تتعلق بمختلف عمليات المعاملات المالية والتجارية، ومن أهمها ما يأتي:

- **المحاسبة المالية:** تتضمن تسجيل وتصنيف المعاملات المالية والتجارية وتجهيز البيانات المالية بهدف استخدامها داخل وخارج المؤسسة، ويشدد في تحضير هذه البيانات على مطابقة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
- **المحاسبة الايدارية :** تركز على توفير المعلومات للاستخدام الداخلي في المؤسسة وبالتحديد استخدام صناع القرار ، وترتكز بالتالي على احتياجاتهم من المعلومات أكثر من الامتثال بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وتتضمن المحاسبة الادارية التحليل المالي ، التخطيط للميزانية ، تحليل التكاليف ، تقييم القرارات .
- **المحاسبة الضريبية :** تهدف الى مساعدة العملاء على الالتزام بقوانين الضريبة المعمول بها وتتضمن التخطيط الضريبي ، خدمات استشارية .
- **محاسبة التكاليف :** هي احدى أقسام المحاسبة الادارية تشير الى تسجيل وعرض وتحليل تكاليف المؤسسة وهذا النوع مهم جدا في الاعمال الصناعية التي تتضمن مدخلات معقدة للتكاليف .
- **المحاسبة العمومية :** تقدم الاسشارات المحاسبية لعملائها بناءا على احتياجاتهم مثل التدقيق والاجراءات الضريبية الازمة للاستعمال تكنولوجية معينة وتقديم استشارات قانونية .
- **المحاسبة الحكومية :** أي التخطيط والتخصيص الموارد لمختف الايدارات الحكومية المحلية أو الفدرالية ومراقبة ميزانية الحكومة وتعمل بناءا على معايير المحاسبة الحكومية (GASB)
- **تدقيق المحاسبة :** يعد فرع من فروع المحاسبة العمومية ويتكون من تدقيق خارجي يهدف الى فحص البيانات المالية من قبل طرف خاجي مستقل لابداء الراي في عدالة البيانات وامتثالها للمبادئ

[1] - هوام جمعة ، تقنيات المحاسبة المعمقة وفق دليل المحاسب الوطني ديوان المطبوعات الجامعية سنة 2000 الجزء الأول ص من 14 الى 20

المحاسبية المقبولة عموما وتدقيق داخلي يهدف الى تقييم كفاية وكفاءة الهيكل التنظيمي في الرقابة التحكم الداخلي للمؤسسة .

الفرع الثالث :

الإ ستخدامات المحاسبية :

تستخدم المحاسبة في الكثير من المجالات في عالم الأعمال ومن أهم هذه الاستخدامات ما يلي :

- **دفع الضرائب :** تستخدم البيانات المحاسبية لاتمام احتساب الضريبة وتقديمها في موعد محدد
- **تأمين القروض :** تساعد البيانات المحاسبية الجهات المقرضة في تحديد أهلية المؤسسة المقترضة وقدرتها على السداد .
- **تحقيق شروط الجهات الرقابية:** يجب على بعض المؤسسات تقديم تقارير مفصلة عن وضعها المالي وتوفر البيانات المحاسبية الأساس لهذه التقارير.
- **تزويد المساهمين بالتقارير المالية :** يطلب المساهمون في المؤسسة معلومات مالية مفصلة مبينية على سجلات محاسبية لتقييم الملاءمة المالية وبالتالي امكانات استثماراتهم .
- **تزويد أسواق رؤوس الأموال بالتقارير المالية :** تطلب أسواق رؤوس أموال بيانات محاسبية ومالية دقيقة للمنشات المشتركة في السوق المالي والتي تتأثر بها أسعار وأسهم المؤسسة [1]".

[1] - مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني :

مفهوم ودور المحاسبة العامة .

لقد خصصنا هذا المبحث لدراسة المحاسبة وتناولنا فيه تعريف المحاسبة العامة وأهميتها ومبادئها وأدرجناها تحت عنوان مفهوم المحاسبة العامة

المطلب الأول :

تعريف المحاسبة العامة :

- هي التسجيل المنهجي للمعاملات التجارية المالية ، وتتمثل في مجموعة من الانظمة التي تساعد على حفظ السجلات المالية ، وتتبع المعاملات داخل النظام الخاص بحفظ السجلات ، ثم تجمع المعلومات المالية الناتجة والتي تساهم في اخراج مجموعة من التقارير المالية وتكشف المركز المالي للشركة في نهاية الفترة المالية وذلك طبقا لمجموعة من المعايير الدولية المختصة باعداد التقارير المالية ، والتي تفرض طريقة محددة للعاملات المالية والتجارية في السجلات المحاسبية وتجمعها في البيانات المالية لتكون النتيجة في هذه الفترة المحاسبية مجموعة من القوائم تتمثل في قائمة الدخل والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية [1] ".

- هي مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها التي تعمل في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية والتبادلات التجارية ذات قيمة نقدية في التسجيلات المحاسبية لغرض تحديد نتائج المؤسسة الاقتصادية وكذلك تعرفنا على المركز المالي في نهاية الفترة.

ان المحاسبة كعلم اجتماعي تتفاعل مع الحاجات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة في كل عنصر ، لذلك فان تعريفها مر من التطور كما يلي : في نهاية العصور الوسطى وعند انتشار الرأس مالية التجارية كانت المحاسبة في خدمة أصحاب المشروع الفردي ووظيفتها تسجيل دائنة ومديونية صاحب المؤسسة وتحديد نتائج أعماله في نهاية فترات زمنية معينة ، أي أن المحاسبة كانت تقوم بوظيفة الحراسة على أصول صاحب المشروع وسمي كذلك بمحاسبة الحراسة .

في عصر النهظة ومع ظهور الثورة الصناعية التي ادت الى زيادة حجم المشاريع وانتشار شركات المساهمة وما نتج عنه من فضل الملكية عن الادارة توسعت مهام المحاسبة لتقف في خدمة الساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح أي أن المحاسبة لم تعد ببيانها توجه الى المسؤولين داخل المؤسسة فحسب للمتعاملين من خارج المؤسسة من مساهمين ومصاريف ومستثمرين [2] ".

[1] - عبد الوهاب رميدي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، دارهما ، الجزائر ، 2011 ، ص 23

[2] - خالص صالح صافي ، الميادئ الاساسية للمحاسبة العامة والتخطيط المحاسبي الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، سنة2002 ص 42

المطلب الثاني :

أهمية وأهداف المحاسبة العامة :

الفرع الاول :

أهمية المحاسبة العامة :

أ) بالنسبة للمؤسسة : تعتبر المحاسبة وسيلة لمعرفة وسائل الاستغلال فهي تعتبر عن الهامش الاجمالي ، القيمة المضافة ،نتيجة الاستغلال ، نتيجة خارج الاستغلال ، نتيجة الدورة ، وتسمح بمعرفة حركة الاستغلال كما تبين للمؤسسة من ممتلكات وما عليها من ديون .

ب) بالنسبة للمتعاملين : هو وسيلة اعلام الاشخاص الذين لهم علاقة بالمؤسسة كالموردين ، البنوك المساهمين ..... اذ تعلمهم ما للمؤسسة من ممتلكات وما عليها من ديون .

ج) بالنسبة للأمة : تعطي المحاسبة الوطنية المعلومات التي بوسعها أن تسمح بتحديد المداخل الوطنية ونفقات الدولة ومعرفة مساهمات المؤسسة في الاقتصاد الوطني .

د) بالنسبة للإدارة الضريبة : تعتبر قاعدة المعلومات بالنسبة للضريبة ، اذ تقوم بتحديد الربح الخاضع للضريبة من خلال البيانات المستخرجة من دفاتر المحاسبة ، كل هذا يعكس لنا مدى أهمية المحاسبة ومجال استخدامها في الحياة العملية وممارسة مختلف الانشطة والفعاليات الاقتصادية ، مما يحتم ضرورة قيام الاداريين المسؤولين من وضع القرار بالتصرف والاطلاع على الاسس والمبادئ المحاسبية الواجب استخدامها في قياس دخلهم السنوي و تحديد الوعاء الضريبي والحكم على مدى كفاءة ومردودية نشاطهم وعائديه رأس مالهم .

كما أن الاهتمام بالمحاسبة تجاوز حدود قياس الاحداث الاقتصادية والعمليات المالية ، بل تعداه ليشمل أيضا ضرورة قياس الاداء الاجتماعي للحكم على مستوى كفاءة ذلك الاداء[1]".

[1]- كمال النقيب ، مقدمة بنظرية المحاسبة ، بدون طبعة سنة 2004 ص 124/123

الفرع الثاني :

للمحاسبة عدة أهداف نذكر منها:

- تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة بمجرد حدوثها واثباتها عن طريق المستندات .
- تبويب وتصنيف العمليات المالية وذلك بترحيلها الى حسابات خاصة تبين ما يلي :

- دائنة ومديونية المؤسسة بالبيئة للمتعاملين معهم .
- تحديد مصاريف المؤسسة واراداتها .
- موجودات المؤسسة والتزاماتها.
- تلخيص وتوزيع المركز المالي للمؤسسة .
- تزويد الادارة بكافة المعلومات على شكل تقريرمحاسبي أو قوائم مالية .
- تحقيق الرقابة على مختلف مراحله بقية تحديد المقاييس والمعايير المناسبة .
- الاهتمام بمقياس الاداء في كل نظام فرعي وكيف يساهم في تحقيق النظام ككل .
- ضرورة اعادة النظر بشكل مستمر في نظام ومتابعة ادخال ما يلزم من تعديلات عليه .
- التركيز علة الاهداف الاساسية الذي وجد من أجله النظام ودراسة الانشطة التي تؤدي الى الاهداف .
- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة .
- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة .
- تحديد ممتلكات المؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها .
- توفير المعلومات المالية اللائمة للمستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ القرار[1]".

[1] - بويعقوب عبد الكريم ، أصول المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1999 ص 15

الفرع الثالث :

مجال استخدام المحاسبة :

تستخدم المحاسبة في مختلف الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطا معينا من اجل تحقيق هدف معين بغض النظر عن طبيعة هذا النشاط أو الشكل القانوني لهذه الوحدات ولهذا فان استخدام واسع ومتعدد اذ يختلف باختلاف الوحدات الاقتصادية ويمكن تصنيف هذه الوحدات الاقتصادية وفق ما يلي :

أ)-من حيث طبيعة النشاط

- التجارية : كمنشات المختلفة .
- الصناعية : كالمصانع التي تحول الموارد الأولية الى سلع جاهزة أو نصف جاهزة .
- الاستخراجية : كازراعة والمناجم والبترول .
- المالية: كالبنوك وشركات التأمين، النقل، كالخطوط البرية والجوية والبحرية .
- المهن الحرة : كالمحاسبين والمحامين والمهندسين والاطباء .
- الهياكل غير الهادفة للربح : كالكهرباء والهاتف والمياه .

ب)- من حيث الشكل القانوني :

- المشروعات الفردية : وتضم كافة المشروعات التي يملكها ويتولى ادارتها شخص واحد يقوم بشراء وبيع البضائع بنفسه ويتحمل مسؤولية المشروع .

- الشركات على اختلاف أنواعها: وتشمل كافة المشاريع التي يمتلكها أكثر من شخص واحد سواء كانت عامة أو خاصة [1]" .

[1] مرجع سبق ذكره

المطلب الثالث :

وظائف وأنواع المحاسبة العامة المعتمدة داخل المؤسسة:

الفرع الأول :

من خلال ما سبق تبين لنا أن الغرض الاساسي لمهنة المحاسبة واعداد البيانات المالية التي تتعلق بالمؤسسات وتقييمها للوفاء باالاحتياجا ت الادارة ، المستثمرين ، الجمهور .

وبمقتضى ما نص عليه القانون التجاري يمكن أن نميز بين وظيفتين للمحاسبة هما :

- **الوظيفة القانونية :**
- تنص المادة 09 من القانون التجاري الجزائري على أن كل شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر وتسجيل العمليات المحاسبي
- **الوضيفة الادارية :**
- تعمل المحاسبة على تزويد الادارة بالمعلومات المالية والاقتصادية والمحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة تساعد المعلومات المحاسبية على ادارة المؤسسات في الرقابة
- اعداد سجلات متكاملة لجميع العمليات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية كامصروفات وأصول الوحدة والتزاماتها وحقوق الملكية .
- استخراج نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة .
- تحديد المركز المالي في نهاية الفترة المالية .
- تزويد الادارة بكافة البيانات والمعلومات عن أوجه النشاط في الوحدة الاقتصادية وتحقيق الرقابة الفعلية [1]" .

[1]- بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية الجزء الاول ،الجزائر 2010

الفرع الثاني :

أنواع المحاسبة المعتمدة داخل المؤسسة:

عموما توجد ثلاثة أنواع مختلفة للمحاسبة تعتمد داخل المؤسسة وهي المحاسبة العامة ، المالية ، التحليلية ، الموازنية أو التقديرية .

النوع الاول :

المحاسبية المالية:

كما رأينا سابقا فان المحاسبة المالية هي محاسبة رسمية مجبرة من طرف القانون لكل الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يحملون صفة المؤسسة والهدف هو التعرف على وضعية الذمة المالية ونتيجة الدورة لكل مؤسسة ، كما تبين مراحلها حالة الاصول والخصوم للمؤسسة .

النوع الثاني: المحاسبة التحليلية:

تهتم بقياس تكاليف الاداء حيث تهدف الى تسجيل البيانات الاجمالية لكل منتوج لغرض تحديد أسعار البيعوتعمل على تجزئة الايرادات حسب مصادر ها والاعباء أو التكاليف حسب اتجاهها

النوع الثالث : المحاسبة الموازنية أو التقديرية :

تعمل على تقدير الاحداث المرتبطة بنشاط المؤسسة ثم مقارنة التقديرات بالانجازات الحقيقية وفي الاخير تحليل أسباب الفروقات ما بين التقديرات والانجازات بطريقة تسمح بكشف مصدها ، واما هو الحال بالنسبة للمحاسبة التحليلية فان المحاسبة الموازنية اختيارية وليست اجبارية[1]".

[1]- وليد ناجي الحيلي ، النظرية المحاسبية ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، الجزء الاول 2007 ص84

المبحث الاول : المخطط الوطني للمحاسبة (النظام المالي والمحاسبي)

استجابة للاحتياجات المختلفة وغير المتجانسة من المعلومات للأطراف المختلفة تطور النظام المحاسبي الوطني الجزائري من فترة الى أخرى فبعد تطبيق الجزائر اثناء الاستقلال للمخطط المحاسبي الوطني الفرنسي الصادر سنة 1947 والذي تمت مراجعته سنة 1957 واجهت عمليات التخطيط الاقتصادي الذي كانت تقوم بها الدولة وذلك لعدم التوافق المخطط الوطني المحاسبي العام الفرنسي مع طبيعة النظام الاقتصادي المخطط وهذا ما أدي الى تبني المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975[1]" .

المطلب الأول : ما هية المخطط المحاسبي الوطني :

غداة الإستقلال ورثت الجزائر المخطط المحاسبي العام الفرنسي والذي يتوافق مع توجهات اقتصاد الجزائر انذاك ، اذا كان الاقتصاد موجه نحو المركزية والتخطيط يحتاج الى مخطط محاسبي يسمح بجمع وحساب المعطيات الكلية التي تسهل حساب بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والمحاسبة الوطنية ولهذا قررت السلطات الرسمية استبدال المخطط المحاسبي العام الفرنسي فتم من أجل ذلك تكوين لجنة تظم الخبراء فرنسيين وجزائريين وبعد أشهر تفصلت اللجنة الى وضع مشروع تمهيدي لاول مخطط محاسبي جزائري تمت مناقشته من قبل الاطراف المعينة كلجنة التفتيش بالمجلس الاعلى لمدة ثلاثة أشهر الامر الذي اصفر عن تعديلات طفيفة وبهذا تم الاقرار باستبدال المخطط المحاسبي العام الفرنسي بالمخطط المحاسبي الوطني وفق الامرية 35/75 بتاريخ 1975/04/29.

تم تلقاه صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني المحاسبي وذلك بتاريخ 23 /06 1975 على الوزارة المالية ودخل المخطط الوطني المحاسبي حيز التطبيق في جانفي 1976.

جاء المخطط كضرورة لاصلاح النظام المحاسبي الجزائري القائم على المخطط المحاسبي العام الفرنسي والقضاء على نقائصه وكان يهدف الى ما يلي :

- تبسيط وتنظيم مهنته المحاسبية من حيث قواعد التنظيم .
- تسهيل استخراج وتجميع بعض القيم التي تحتاجها المحاسبة الوطنية والمهمة لحساب بعض

.المؤشرات الاقتصادية التي تلبي احتياجات الاقتصاد المخطط .

[1]- السعيد قاسم ، النضام المالي المحاسبي الجديد ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي ، المركز الجامعي الوادي سنة 2010 ص10

- مراقبة نتائج المؤسسات من طرف مصلحة الضرائب .
- تحسين فعالية المؤسسة بمراقبة الاستعمال الامثل للموارد[1]".

الفرع الأول :

الإ طار القانوني للمخطط المحاسبي الوطني :

1)- صدر المخطط المحاسبي الوطني بموجب قانون المتضمن المخطط المحاسبي الوطني والقرار المتعلق بكيفية تطبيق الامر رقم 35/75 ينص الامر المؤرخ في أفريل والمتضمن المخططالمحاسبي الوطني على الزامية تطبيقية على الهئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ، شركات الاقتصاد المختلطة والمؤسسات الخاضعة لنظام التكاليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما شكلها .

كما يعالج هذا الامرمن جهة أخرى المخططات المحاسبية القطاعية التي سيتم اعدادها عن طريق تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع قطاعات النشاطات المحققة .

2)- ان موضوع هذا القرار هو تحديد كيفيات تطبيق المخطط المحاسبي الوطني قصد توحيد المحاسبة الخاصة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسات وهو يعالج النقاط التالية : القوائم المالية الختامية .

3)-الإ ضافات التي عرفها المخطط المحاسبي الوطني :

من أجل الاخذ بعين الاعتبار بعض العمليات الخاصة التي نشأت بفعل نتيجة للتطورات الحاصلة في الميدانيين الاقتصادي والقانوني . عرف المخطط الوطني ، الاضافات التالية :

1/3 المنشور رقم 185/89/047والمؤرخ في 1989/05/24 يتعلق هذا المنشور بطرق المعالجة المحاسبية للعمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات ويعالج ما يلي :

- المساهمات
- التمييز بين المساهمات المطلوبة والمساهمات النقدية والمساهمات العينة .
- حساب المساهمات والشركات .
- ادراج حساب الموثق كحساب فرعي.
- ادراج حساب القروض كحساب فرعي من حساب الديون الاستمارات .
- تجزئة حساب السندات المساهمية .
- فتح حسابات فرعية خاصة بعملية التوزيع الارباح منها .

[1]- طارق حمزة ، دراسة تحليلية للمخطط المحاسبي الوطني ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماشستر ، فرع النقود والمالية جامعة الجزائر سنة 2004 ص 118

2/3 : المنشور رقم 046/ 90/ 635 والمؤرخ في 11/ 03 0990 يتعلق هذا المنشور بالمحاسبة عن مساهمة العمال والمستخدمين وأرباح المؤسسة .

3/ : العملية رقم 001/95 المؤرخة في أكتوبر وتتعلق بطرق المحاسبة عن العمليات الخاصة بأموال المساهمة حيث يعالج ما يلي :

- الاسهم المتحصل عليها من المؤسسات الاقتصادية العمومية
- الاموال المتحصل عليها من الدولة

- حصة الارباح المتحصل عليها من السندات .
- الحسابات التجارية للشركاء

4/3 : التعليمة رقم 153 المؤرخة في 1997/04/21 تتعلق هذه التعليمة بالمحاسبة عن طريق فرق اعادة التقييم واعادة ادماجه ضمن الميزانية .

5/3 : القرار الوزاري رقم 21 /99 المؤرخ في 1999/10/09 حيث تضمن هذا القرار توافق المخطط الوطني مع نشاطات الشركاء القابضة وتجميع حسابات المجمع وقد اشتمل القرار على مدونة حسابات وطرق معالجة العمليات وشملت ما يلي :

- المخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي
- المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات
- المخطط الوطني لقطاع البناء والأشغال العمومية .
- المخطط الوطني لقطاع السياحة .
- المخطط الوطني للقطاع البنكي .
- المخطط الوطني المكيف مع نشاط الوسطاء وعمليات البورصة[1] .

[1]- مرجع سبق ذكره

الفرع الثاني :

القوائم المالية الختامية التي نص المخطط المحاسبي الوطني على إعدادها :

الجدول رقم: I يمثل القوائم المالية التي نص المخطط المحاسبي على إعدادها

الرقم	البيان
01	الميزانية السنوية
02	حساب النتائج
03	حركة الأموال
04	الإستثمارات
05	الإستهلاكات
06	المؤونات
07	الحسابات الدائنة
08	الأموال الخاصة
09	الديون
10	المخزونات
11	استهلاك البضائع
12	مصاريف التسيير
13	أداء الخدمات
14	المنتوجات الاخرى
15	نتائج على التنازلات عن الاستثمارات
16	التزامات مقبولة والتزامات مقدمة
17	المعلومات المتنوعة

المصدر: مستخرج من الملحق 01 المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني [1]".

[1]- أحمد ماهر ، دليل المدير في الخوصصة ، الدار الجامعية للطبع والنشر بدون طبعة ص22

الفرع الثالث : إصلاح المخطط المحاسبي الوطني :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المخطط المحاسبي العام الفرنسي الصادر 1957 والذي كان مستلهما من روح وتوجهات الحياة الاقتصادية الرأس مالية وبناءا على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال

أوجب التفكير في اعادة هيكلة النظام المحاسبي ولكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وظهور جملة من النقائص كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية ومحاولة تكييفه مع معايير المحاسبة الدولية [1]".

1-المبادئ الإطار المحاسبي للمخطط الوطني للمجاسبة : تم وضع ايطار محاسبي له يتشكل من مدونة الحسبات والقوائم المالية تعمل من خلالها المبادئ الاساسية بغرض تحقيق الاهداف

- ✓ لم تكن هناك مبادئ مصرح عنها في نص المرسوم التنفيذي المخطط المحاسبي الوطني الا أن نجد هذه المبادئ في سرد المواد القانونية
  - مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية
  - مبدأ الوحدة المحاسبية
  - مبدأ الوحدة النقدية
  - مبدأ القيد المزدوج
  - مبدأ سنوية الدورات
  - مبدأ ثبات الطرق وتقييم الحسابات[2]".

الإ طار المحاسبي للمخطط : خصص لمدونة الحسابات مكونة من ثمانية أصناف من أجل متابعة حركة الذمة المالية وتحديد النتيجة وتوزع حسابات هذه الاصناف على ثلاثة مجموعات حسابات الميزانية ، حسابات التسيير ، حساب النتائج.

تقييم المخطط المحاسبي الوطني: يمكن تقييم المخطط المحاسبي الوطني من خلال المزايا والعيوب .

أ)- المزايا: من المزايا التي يتسم بها المخطط الوطني وتعمل على السير الحسن للمؤسسات الوطنية ما يلي :

- القضاء على ثغرات المخطط الفرنسي الذي كان مطبقا .
- توسيع مع المقارنة مع **PCN** لمجال التطبيق الذي يعيد تغطيته .
- اتى بتصنيف جديد جيد للحسابات
- جاء بعدد من الوثائق الملحقة التي تكمل الوثائق الشاملة

[1]- بوتين محمد ، المحاسبة العامة – دراسة موضحة بأمثلة ومسائل محلولة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 ص37.

[2]- الطيب ياسين ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاروبية ومتوسطية ، رسالة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2004 ص 13.

ب)- العيوب : الجرد الدائم

- تبويب الاصلاحات الاقتصادية .

هيكلة النظام المحاسبي المالي :

الشكل رقم 01 مكونات النظام المحاسبي المالي

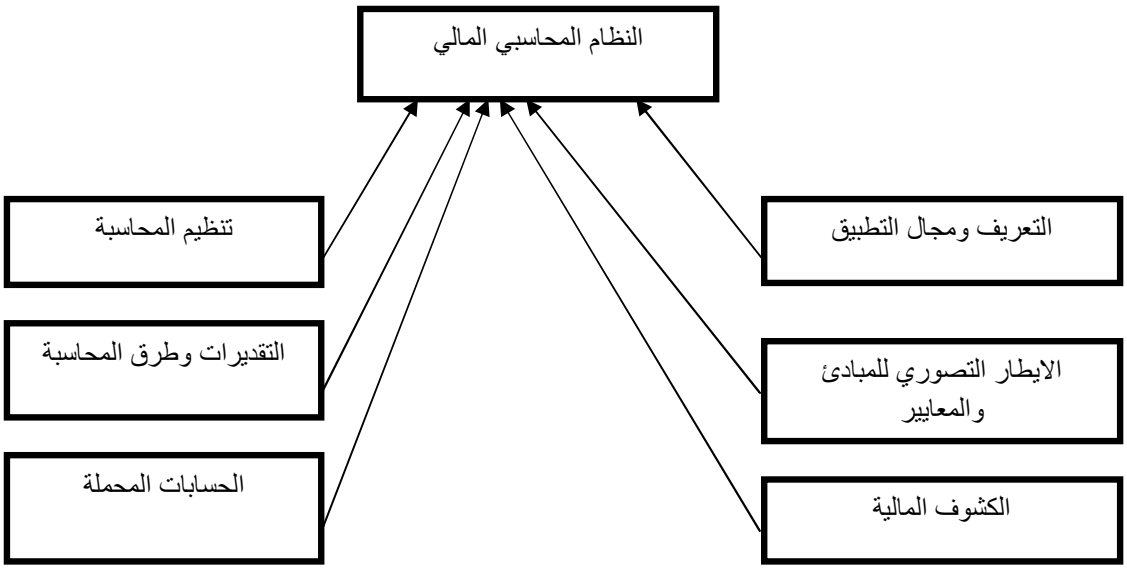

المصدر : مختار مسامح ، النظام المحاسبي المالي الجديد ، اشكالية التطبيق في اقتصاد غير مؤهل ، ملتقى، دولي حول SCF الجديد في ظل النظام المحاسبي المالي 2011/01/18 المركز الجامعي الوادي الصفحة 12

المطلب الثالث :

أهمية وأهداف المخطط المحاسبي الوطني :

الفرع الاول :

الأهمية :من أجل الدخول في الإقتصاد الدولي والإندماج فيه وضمان التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي ويمكن إبرازها فيما يلي :

- السماح بتوفير معلومات مالية دقيقة ومفصلة .
- النظام المالي والمحاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية .
- الملائمة مع إقتصاد الحديث بانتاجه معلومة مالية ذات جودة .
- الاستجابة للاحتياجات المستثمرين .
- خلق الانسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والانظمة الدولية
- تقديم صورة واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة [1]" .

الفرع الثاني :

الأهداف : يهدف هذا المخطط الى مجموعة من الأهداف من بينها :

- توفير معلومة مالية .
- اعطاء صورة صادقة وحقيقية .
- عرض القوائم المالية بما يتوافق مع مستلزمات المعايير الدولية .
- ايجاد حلول محاسبية للعمليات الغير معالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني .
- عرض في الحسبان تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستها المحاسبية من الممارسات الدولية .
- السماح للمؤسسات بانتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة وأكثر شفافية
- الاستجابة للاحتياجات الاعلام الالي لمختلف مستعملي سواء كانو مسيرين ، أعضاء مستخدمين
- مقرضين ، دائنين ، الوبائن ، الدولة [2]" .

[1] - بن عيشي بشير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية جامعة محمد خيضر ص 98 .

[2] - كتوش عاشور متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد6 سنة 2009 ص 297.

خلاصة الفصل: من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة والتحليل المالي وكذا النظام المالي المحاسبي تبين لنا ما يلي .

إن تطبيق نظام مالي محاسبي يؤدي الى التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين واالتدريب عن النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من الناحية الأخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر الى مواد بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة المؤهلة لتطبيق هذا النظام لا سيما افتقارها الى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة عن المعلومات المقدمة .

إن النظام المالي والمحاسبي والتحليل المالي تطورا بتطور الفكر المحاسبي سواءا من الجانب المهني أو الأكاديمي إذ أصبحت المحاسبة فن التسجيل وتبويب الأحداث الإقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورا هاما لتحليل وتقديم وقياس المعلومات الضرورية عن المؤسسة والأطراف التي لها مصالح معها مما استوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين وذلك لإزالة عوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المختلفة بغية الوصول الى نظام محاسبي مالي .

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد التحليل المالي من اهم الاليات التي ظهرت في المؤسسات لما له دور كبير في التعرف على الواقع المالي والإقتصادي للمؤسسة وعلاقته مع البيئة المحيطة به ، وكما أنه ما زال هو المورد الأساسي في مختلف الجهات المستفيدة حول المؤسسةويعتبر التحليل المالي العنصر الأساسي والرئيسي للنظام المالي للمحاسبة الذي يقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة ، لتكون أداة فعالة في يد المستخدمين لإتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات المناسبة لهم وذلك من خلال تحليل مكوناته واجراء العلاقات بين عناصره وهذا من اجل تبسيط معانيهم لهم ، لتلبية كافة احتياجات ورغبات المستخدمين ، من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة .

وتم التطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول :

- ما أهمية التحليل المالي .
- ماهو دور التحليل المالي في المؤسسة .
- المبحث الثالث ما هية التوازنات المالية .

المبحث الأول :

التحليل المالي ونظرته التاريخية :يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو وظيفة مالية في المؤسسة من خلال دورة انتاجية أو خلال عدة دورات وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الاعمال ، البنوك ، المستثمرين وإظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة وإتخاذ الاجراءات الصحيحة الازمة أن تطلب الأمر ذلك .

المطلب الأول:

1)- نشأة ومراحل التحليل المالي : تعود نشأة التحليل المالي الى نهاية القرن 19 ، حيث استعملت المؤسسات ديونها ، وذلك استنادا على المستندات والكشوف المحاسبية للمؤسسة ومع تطور الصناعة والتجارة في بداية القرن 20 اتضح ضعف عدم كفاية التحليل المالي مما أدى الى ظهور دراسات أخرى أكثر تعمقا ، وذلك بااستعمال نسب أخرى للمقارنة بين عدة مؤسسات وبعض هذه الدراسات ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية ، وتمحورت حول تحليل النسب ، البيع لمؤسسة مصنعة وفق قطاعات اقتصادية مختلفة ، ونواحي جغرافية مما يساعد على التفرق بين المؤسسات بسهولة .

ولقد كانت للأزمة الاقتصادية العالمية دورا ايجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ، حيث أصبح هذا الاخير يكتسي أهمية كبيرة وأصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الافلاس ، أسست الولايات المتحدة الامريكية لجنة للأمن والصرف حيث عملت على نشر تقديرات واحصائيات متعلقة بالبنية النمطية لكل قطاع اقتصادي ، وكما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثر معتبر في تطور التحليل المالي .

فقد أظهر المصرفيون المقترضون اهتمامهم بتحديد نوعية المؤسسة ووسائل التمويل الازمة ، وقد تم تكوين لجنة عمليات البورصة التي تهدف لتأمين الإختيار الجيد والمعلومات الحالية التي تنشرها المؤسسة المحتاجة 2) **مراحل التحليل المالي :** تستوجب عملية انجاز التحليل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية من بينها ما يلي:

- **مرحلة الاعداد والتحضير:** وهي مرحلة يبدأ المحلل المالي العمل بمجرد إسناد مهمته إجراء التحليل إليه وإسلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابيا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها .
- مرحلة التحليل : وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل خلالها بمعالجته المتوفر من المعلومات والبيانات مما يخدم أهداف التحليل[1].

[1] - وليد ناجي الحيالي ، الإتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق والنشر والتوزيع الأردن 2004 ص 230،231،232

2) -أسباب نشأته:

هناك عدة عوامل عجلت في ظهور التحليل المالي كقاعدة وتقييم أداء المؤسسات حيث يمكن تلخيصا في :

- ✓ **الثورة الصناعية وظهور المؤسسات الكبيرة :** مما نتج عنه ظهور مؤسسات عملاقة خاصة منها مؤسسات المساهمة والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك الذي كان من الضروري إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج المؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم .
- ✓ **التدخل في كيفية إنجاز القوائم المالية :** رغبة الحكومة في توفير القدرة للمؤسسات من أجل تبويب قوائمها المالية ، وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخاجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة .
- ✓ **الكساد الكبير:** ساد في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للمؤسسات .
- ✓ **ظهور الإئتمان كمصدر للتمويل :** حيث أن المؤسسات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية إتخاذ القرار التمويل من عدمه بناءا على المؤشرات المبنية على نتائج التحليل المالي
- ✓ **ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية :** إن قوانين البورصة تقتضي أن تقوم المؤسسات التي تطرح إسمها للاكتتاب بأن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية[1] ".
- ✓ **أسباب تطور التحليل المالي : RESSUONS OF FINANCIAL ANALGSIS DEVELOPPEMENT**
- ✓ هناك أسباب عدة لتطور التحليل المالي ، فتحول الشركات من شركات فردية ومن شركات أشخاص إلى شركات أموال صاحب ذلك توسع في نشاطات المنشات ونموها وتطورها سواء كان هذا النمو عموديا أو أفقيا .
- ✓ بتعبير اخر قد يكون النمو خارجيا كما هو التوسع في الاستثمار وعمليات الدمج مع شركات أخرى وهذا الامر أدى الى تطور التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور في المنشات والتطور الحاصل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية أدى الى حصول تطور في نواحي التحليل المالي بحيث أصبح هذا الأخير يتناسب مع إمكانية التطور ومستلزماته . وذلك لأن كل جانب من هذه الجوانب يحتاج الى نوع من التحليل يتلائم المستجدات الحاصلة في هذا الجانب وبما يؤدي الى خدمته بشكل فاعل وأخيرا كان للتطور في نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دورا كبيرا في حصول تطور في التحليل المالي ومنحة خاصة معينة تتماشى مع ما حصل من تطور في هذه الجوانب [2] ".

[1]- حمزة محمود : التحليل المالي : تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل لمؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الاردن 2004 ص 232.

[2]- خالد توفيق الشمري : التحليل المالي ، دار النشر والتوزيع عمان الاردن 2010 ص 51.

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي وخصائصه.

الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي : ورد العديد من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم وظيفة التحليل المالي والتي ستحاول إبراز بعض منها فيما يلي :

- التحليل المالي : هو عبارة عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار ، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل .
- يتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية المنشورة فهما لأجل إتخاذ قرارات مستقبلية.
- التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة.
- التحليل المالي يتمثل في معالجة ودراسة المعلومة المالية المرتبطة بالمؤسسة بهدف القيام بتشخيص وضعيتها المالية وتحديد نطاق القوة والضعف بها والفرص والتهديدات التي يمكن أن تؤثر سلبا أو اجابا.
- التحليل المالي هو عملية دراسة تحليلة للمعلومات والبيانات المحاسبية المالية والربط فيما بينهما لمحاولة الخروج بنتائج محددة للوضعية المالية للمؤسسة ، ثم تفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها مما يساعد على تشخيص حالة المؤسسة والوقوف عند نقاط القوة والضعف في حالتها المالية وبصفة مختصرة التحليل المالي هو عملية تسمح بالإجابة على أربعة أسئلة الاتية :
  - هل المؤسسة تحقق توازن مالي ؟
  - هل المؤسسة تحقق النمو؟
  - هل المؤسسة تحقق المردودية ؟
  - هل المؤسسة تحقق الملائمة ؟

وحتى يتمكن المحلل المالي من ايجاد إيجابات للأسئلة أعلاه فهو يتبع الخطوات الاتية :

- تحقيق توازن مالي مرتبط بتحليل الميزانية المالية .
- تحقيق النو مرتبط بتحليل قدرة المؤسسة على خلق القيمة المظافة وتحقيق الأرباح .
- تحقيق المردودية مرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق المردودية التجارية والإقتصادية والمالية للأموال المستثمرة .
- تحقيق الملائمة مرتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها في أية لحظة زمنية وقدرتها على تحقيق السيولة[1]".

[1]- عبد اللطيف : محاضرات في التحليل المالي ، مذكرة ماستر السداسي الأول قسم علوم التسيير تخصص محاسبة وجباية معمقة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2014 ص 24.

الفرع الثاني :

خصائص التحليل المالي: تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي :

- ❖ هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية الى معلومات تستعمل كأساس إتخاذ القرارات.
- ❖ يشمل كافة الانشطة عند كل المستويات الادارية وليس فقط النشاط المالي .
- ❖ هو نشاط مستمر في المؤسسة [1]".
- ❖ يتميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات .
- ❖ لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد الى الميزانية وقوائم الدخل .
- ❖ تتمثل الميزانية في مجموع الأصول والخصوم ، أي ترتكز على منظور السيولة .
- ❖ اهمال التقديرات والتوقعات والإعتماد بشكل رئيسي على الميزانية [2]".

[1]- حليمة خليل الجرجاري، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الاسهم ، رسالة الماجيستر غير منشورة تخصص المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 . ص36

[2]- الدكتور الياس ابن سياسي (التسيير المالي الإدارة المالية) الطبعة الثانية ، داوروائل للنشر جماعة ورقلة الجزائر 2011ص58.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

الفرع الأول : أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- ✓ يساعد الإدارة في رسم الاهداف وبالتالي الخطط المؤولة للنشاط الإقتصادي
- ✓ يعتبر أداة فعالة لزيادة عملية التدقيق .
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون .
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- ✓ الحكم على مدى كفاءة ادارة المؤسسة .
- ✓ تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .
- ✓ تمكين الإدارة من تصحيح الإنحرافات في حال حدوثها وذلك بإتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة اللازمة .
- ✓ إكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة[1].
- ✓ يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والاقتصادي في رسم الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية .
- ✓ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة
- ✓ يساعد النحليل المالي في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم المنشأة وفهمها اذا كانت العوامل تتسم بالديمومة .
- ✓ تقييم جدول استثمار في المؤسسة [2].

[1] - مداني بلغيث ، عبد القادر دشاش ، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي ، جامعة الجزائر 1998ص12

[2] دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي للإدارة المالية ص11

الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به ، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في ورجال اللأعمال المهتمين بالمؤسسة ، المساهمون ، الموردون.... وعموما فإن أهداف التحليل المالي تتمثل في تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج المالية وبواسطتها تحدد أرقامها :

- ✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة .
- ✓ تقييم النتائج .
- ✓ تحديد الإنحرافات .
- ✓ الإ ستفادة من نتائج التحليل المالي لإعداد الميزانيات والخطط المالية .
- ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن إستثمارها .
- ✓ تقييم ملائمة المؤسسة في الأجل القصير والطويل.
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- ✓ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة .
- ✓ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمولي العام [1].

المطلب الثالث : وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف يعتمد عليها المحلل في عملية التحليل ويرتكز في مجملها حول توجه المستثمر لإتخاذ القرار وهي:

- توجيه متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة أو العائد بغرض تحقيق هدفها بالإضافة الى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الإستقرار من القرارات التي تحددها سياسات المؤسسة .
- إتخاذ قرار استثماري : وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الإستثمار.
- إتخاذ قرار التمويل : حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويل أفضل .
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية من أجل توجيه رقابة مختلفة العمليات المالية [2].

[1] - بومعزة حليمة ، التحليل المالي كأدات لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001 ص18.

[2] - الشنطي أيمن شقر عامر ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي دار البداية عمان 2007 ص127،128.

الشكل رقم 2: المخطط العام لوظائف التحليل المالي

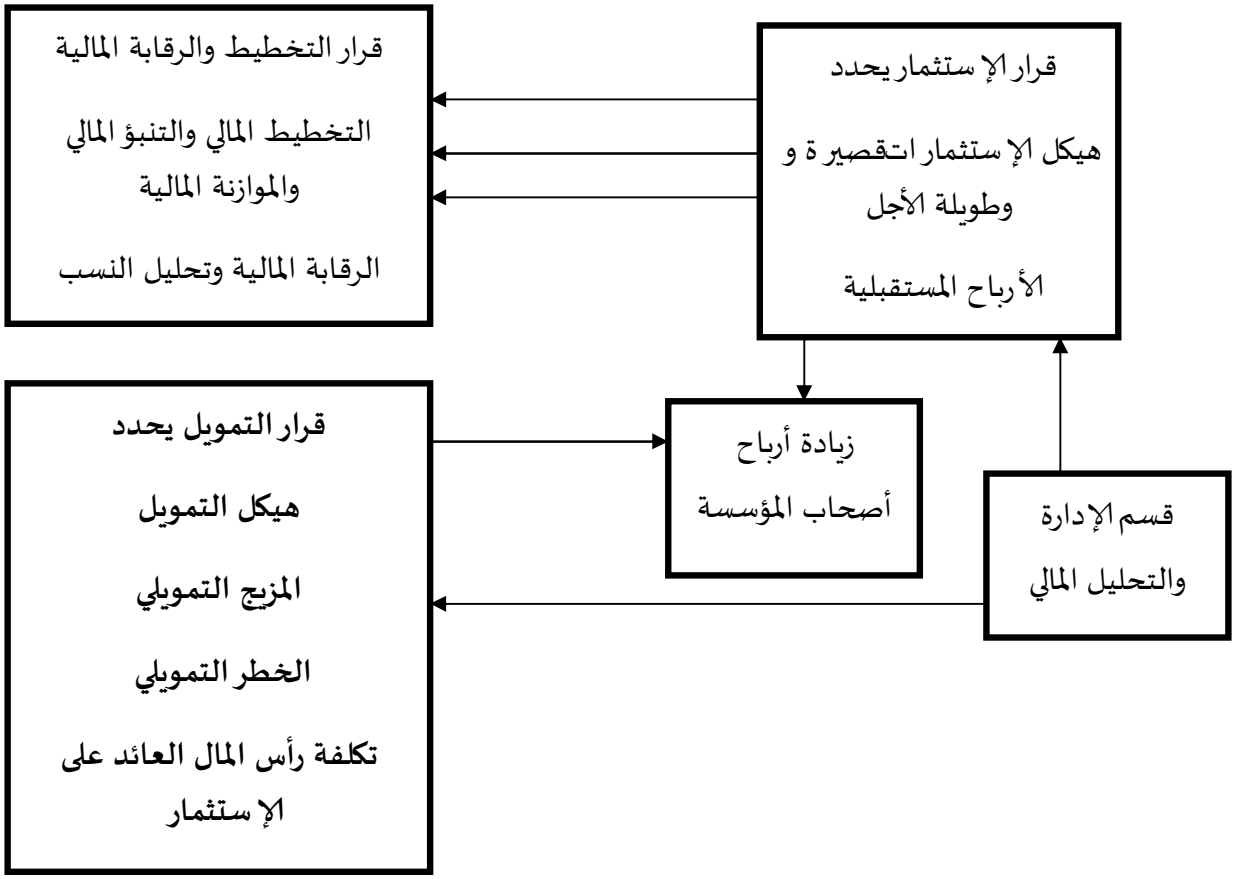

المصدر: خلدون إبراهيم شوفات : الإدارة والتحليل المالي ، دار وائل للنشر ، الجزائر 2001ص9

شكل رقم 03 : رسم تخطيطي يوضح ويبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرارات .

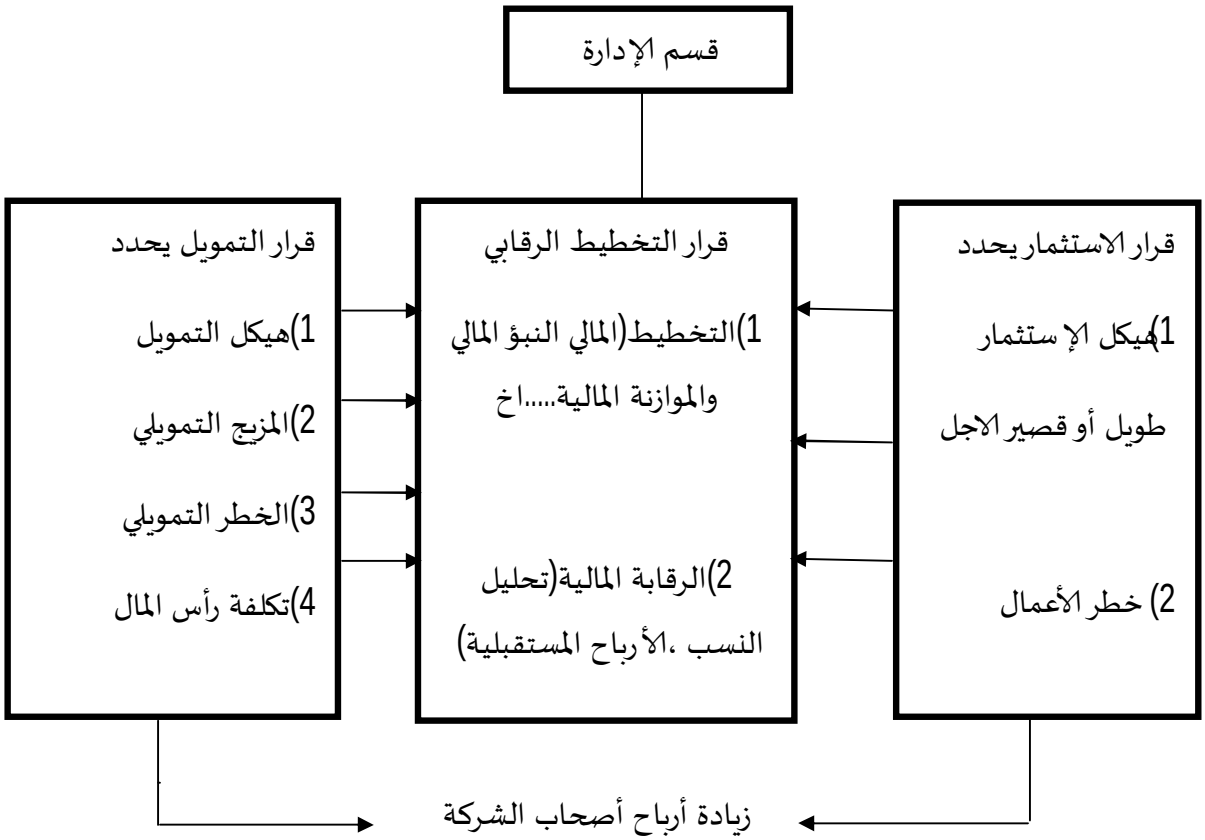

المصدر: ابراهيم شريفات الإدارة وتحليل المالي ص94

إن التحليل المالي يلعب دور الوصول بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأطراف أهمها :

الشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي أهم الاسس التي يستند عليها متخذي القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإ ستثمار وبالتالي التحليل المالي يهدف الى :

- ✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة .
- ✓ تقيم نتائج قرارات الإستمار والتمويل .
- ✓ تحديد مختلف الإنحرافات .
- ✓ الإستفادة من نتائج التحليل للإعداد الموازنات والخطط المستقبلية .
- ✓ تحديد الفرص المتاحة .
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات .

- ✓ تقييم ملائمة الشركة من أجل طويل أو قصير[1].
- ✓ أما بالنسبة للمتعاملين : لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة .
- ✓ اجراء ملاحظات الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي .
- ✓ تقييم النتائج المالية .
- ✓ تقييم الوضعية المالية .
- ✓ الموافقة أو الرفض على طلب الشركة
- ✓ تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل .
- ✓ تشخيص الأسباب الإنحرافات ووضع الحلول [2].

الشكل رقم 04: يبين البيئة الإقتصادية العامة للتحليل المالي :

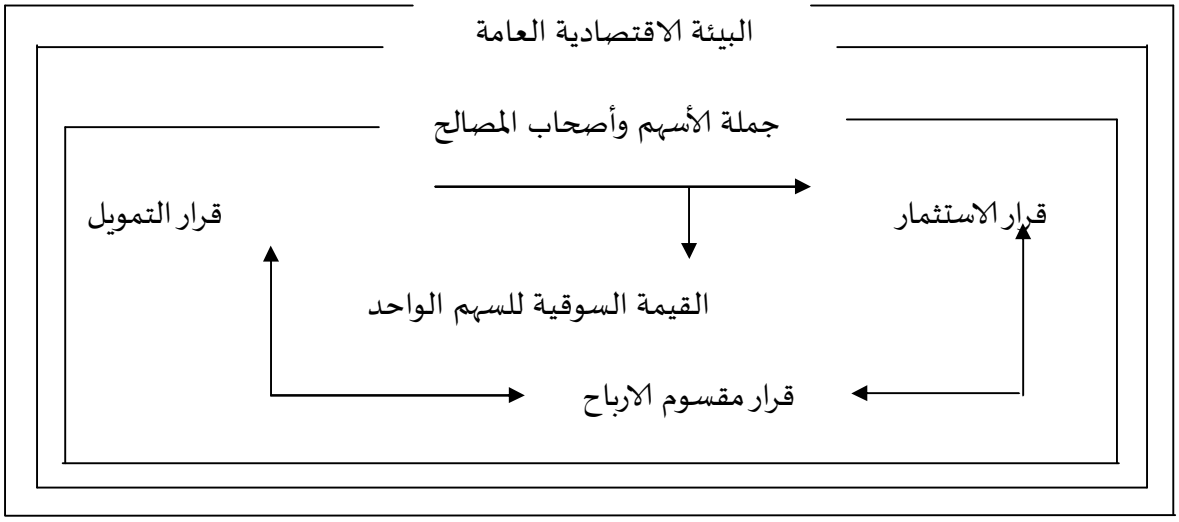

المصدر: عدنان تائه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، التحليل المالي والتخطيط المالي .

[1] - التجاهات المعاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2008ص25

[2] - محمد صالح عواشرية ، التحليل المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، ادارة الأعمال ، جامعة سعد دحلب البليدة 2005 ص31.

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي والمقومات والجهات المستفيدة منه

من أبرز إستخدامات التحليل المالي فضلا عن إجراء المقارنات وتحديد الإتجاهات هو إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتغيير أ و فشل المؤسسات وفي الكثير من الحالات تعطي النسب المالية مؤشرات لذلك ازداد الإهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات .

المطلب الأول :

الفرع الأول: أساليب التحليل المالي

- القوائم المالية .
- النسب المالية.
- تحليل التعادل.
- قائمة التدفق النقدي.

أولا القوائم المالية المقارنة : تعتمد هذه الأداة التحليلية على بيان التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة حيث تساعد هذه المقارنة في التوقف على مدى التقدم أو التراجع الذي حققته المنشأة على مدى سنوات حياتها .

والتحليل بمقارنة القوائم المالية يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي لمساعدة الإدارة في إتخاذ القرارت المناسبة وقبل القيام بهذه الدراسة لا بد من ترتيب القوائم المالية وتصنيفها بشكل سليم ، ويأخذ تحليل القوائم المالية المقارنة بأحد الشكلين التاليين .

- **التحليل الرأسي:** وفي هذا الشكل من التحليل يتم تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية في كل مجموعة والهدف من هذا إظهار الأهمية النسبية لأحد العناصر أو لكل العناصر التي تشكل مجموعة معينة في القائمة من جهة أخرى ، ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل توضيحه لأهمية النسبية للبنود التي تتكونه منها قائمة معينة .

وبعد إستخراج الوزن النسبي لكل البنود يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها .

- **التحليل الافقي :** يقوم هذا التحليل بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم المالية ورصد التغيرات الحادثة فيها من خلال أكثر من فترة مالية مما يؤدي الى إظهار التغيرات التي طرأت على هذه البنود ، ومن هناك وصف هذا الأسلوب بأنه أسلوب حركي ديناميكي يعكس أسلوب التحليل الرأسي الذي يوصف بأنه تحليل سكوني [1].

الفرع الثاني : النسب المستخدمة في التحليل المالي

الشكل رقم 05 : الموالي يبين النسب المالية التي تعبر عن مستوى أداء الشركة وموضع التحليل

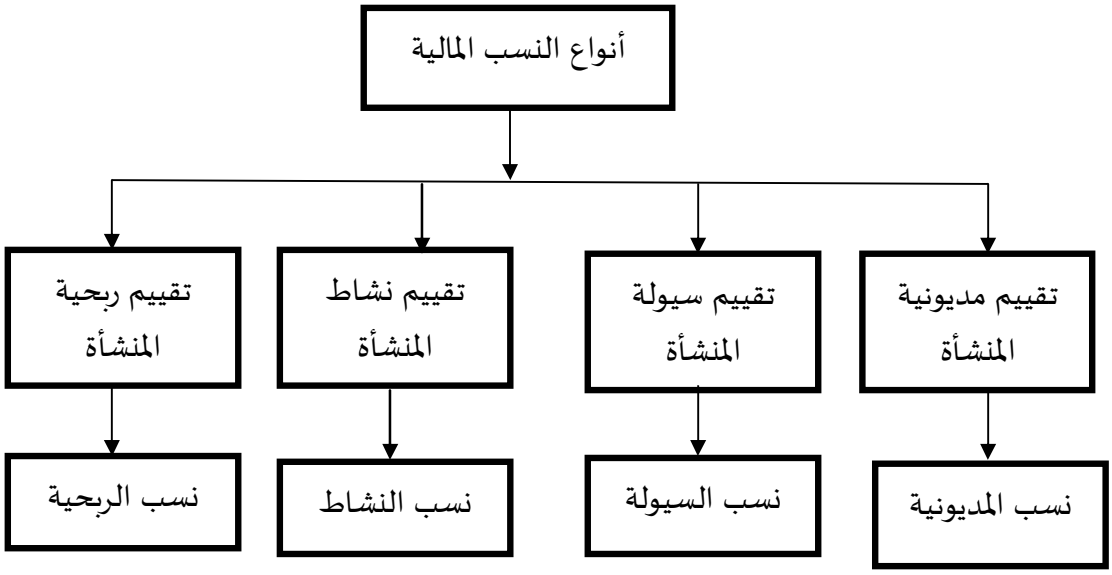

الشكل رقم 05: يوضح أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي [2].

[1]- مبارك لسلوس ،التسيير المالي ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004 ص16

[2]- عبد الكريم لطيف محاضرة في التحليل المالي ، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة وجباية معمقة جامعة بومرداس 2014 ص22

الفرع الثالث : أنواع التحليل المالي هناك عدة أنواع من التحليل المالي ناتجة عن طريق التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل ، تتطرق لبعض منها فيما يلي :

1)- حسب الجهة القائمة بالتحليل :

- **التحليل الداخلي :** وتعني الإدارة للمؤسسة المسؤولة عن أداء المهام والوظائف المالية والتي نجد من أهمها التحليل المالي للمركز المالي للمؤسسة ومدى سلامته وتوافقه وأهداف المؤسسة .
- **التحليل الخارجي :** تقوم بإجراءاته جهات مالية من خارج المؤسسة كالمؤسسات المالية والمصرفية والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتحقيق[1].

2)- حسب الزمن :

- **التحليل الرأسي الثابت والساكن :** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عنة غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية لموضوع التحليل ، ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين حسابين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة .
- **التحليل الأفقي (المتغير):** يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مؤوية من أجل توضيح التغيرات الحاصلة خلال فترة زمنية محددة .

2) - حسب الهدف :

- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدي القصير.
- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدي الطويل .
- التحليل المالي لربحية وسيولة المؤسسة .
- التحليل المالي لتقييم الأداء .
- التحليل المالي لتقييم مدى التناسق في الهيكل التمويلي والإستثماري للمؤسسة تحليل إستمار ي : يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب إهتماماتهم على سلامة إستماراتهم وكفاية عوائدها
- تحليل الإندماج والشراء : ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة [2].

[1]- دريد كامل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ،الأردن 2007 ص 79.

[2]- يوسف محمد الجربوع ، سالم عبدالله دحلس التحليل المالي مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2002 ص83.

المطلب الثالث

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة من خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل ثم إختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل ، تساعده في وضع التطورات المطلوبة من خلال تفيير النتائج المتحققة بصفة عامة وتتمثل في :.

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل : مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية ،أو التحليل لأغراض تقييم الآداء النهائي،أو التحليل إنتاجية العمل .....الخ
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل ،فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته الجارية فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة عناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية المطلوبة المتداولة بنفس الفترة ، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي للمشروع ، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا هاما في تحسين اداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج أو الربحية .
- تحديد أدوات أو أسلوب التحليل المناسب التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل نتائج و بأسرع وقت وهذه الخطوات تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل ومدى الحاجة أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل .
- معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالإعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل .
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة إتجاهها المستقبلي .
- كتابة الإستنتاجات و التوصيات النهائية [1].

[1] - مرجع سبق ذكره

الفرع 2: الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

يمكن إظهار وضع المحلل وبعض الجهات المتسفيدة من التحليل المالي كما يلي :

شكل رقم 06: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

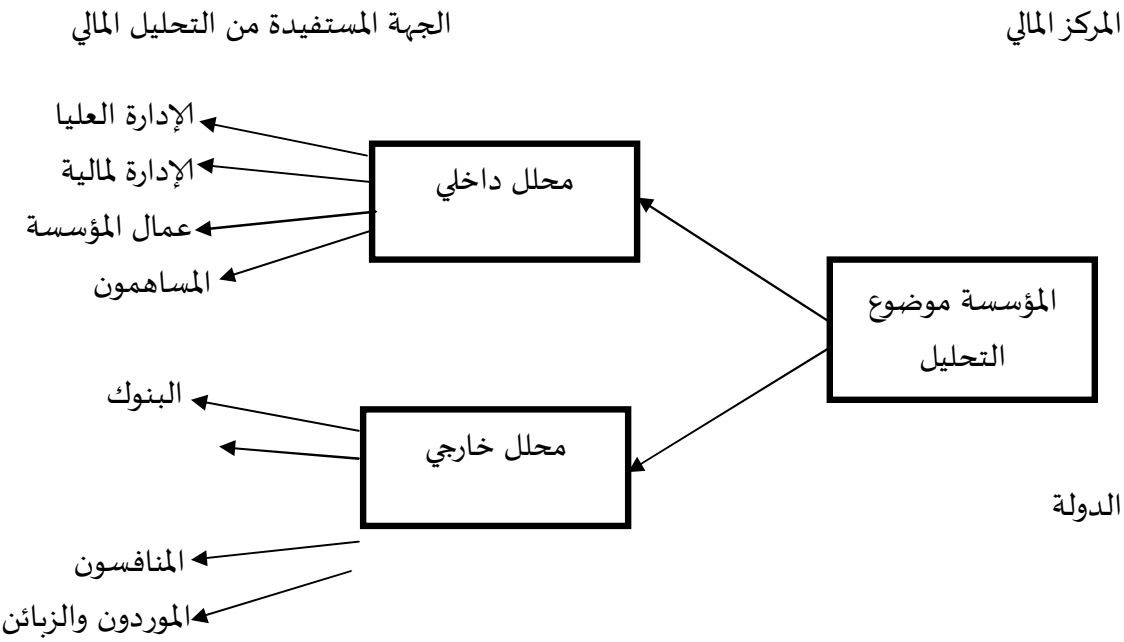

ويمكن إدراج فائدة بعض الجهات من نتائج التحليل المالي كالاتي :

- ✓ **إدارة المؤسسة :** تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وفي السياسة العامة ،وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الآداء .
- ✓ **عمال المؤسسة :** تهتم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات إجتماعية أو في شكل زيادات في الأجور ، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة [1] .
- ✓ **بيوت الخبرة :** تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .
- ✓ **المستثمرون :** يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الادارية للمؤسسة ونصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح ةسياستها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنةالى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة .

[1] - وليد ناجي الحيالي الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار الإثراء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2009 ص 15،15 .

- ✓ تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج.
- ✓ التنبؤ بالمستقبل
- ✓ المساعدة بالرقابة المالية
- ✓ معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة
- ✓ مدي نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .

المطلب الثاني :

الفرع الأول : أدوات التحليل المالي :

- يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها .

- يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة
- مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الاخرى من نفس القطاع .
- تكون على شكل نسب .
- تكون على شكل تحليلا ترتكز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة .

الفرع الثاني :

مراحل التحليل المالي يمر عبر مراحل وهي :

- تحديد الهدف بدقة .
- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي .
- اختيار أسلوب التحليل المناسب .
- اعداد وتبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار.
- التوصل 'لى إستنتاجات .
- صياغة التقرير.

- **الدائنون :** يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل [1] .
- **المساهمون :** يستفيد المساهمون في تقرير درجة مكافئة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها ، وبالتالي بنصب اهتمام عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا ، وكذلك درجة نموها من سنة لأخرى .

[1] - بودبية خالد ، اثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على المكونات القوائم المالية ، رسالة ماجيستر علوم التسيير 2007 ص 58.

- **الموردون :** تتضح إستفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة) وتطور المديونية وحسب النتائج المتوصل اليها ، يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو الغاية تماما[1] .

✓ **الزبائن :** تهتم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على إحترام العقود المبرمة معها . فاذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها للطلبيات في مواعيداها مثلا

✓ **الدولة :** تهتم بأجهزة نتائج التحليل المالي وكذا الاجهزة الرقابية في إختيار درجة صدق الحسابات ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية وإقتصادية معينة وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية .

✓ **مصلحة الضرائب :** تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلو مات المعبقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح [2] .

المبحث الثالث :

التحليل بواسطة التوازن المالي : تزايد الاهتمام بالتوازن المالي خلال العقود الماضية ، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال ةظهور الشركات المتعددة الجنسيات وقد تعاظم ذلك الاهتمام في السنوات االأخيرة لذا فقد أضحى التحليل المالي من بين الأنشطة الهامة للإدارة المالية المؤسسة ، اذ نجد ان ارتباط تطور التحليل المالي للإدارة المالية يمكن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الاطراف [3] .

المطلب الأول :

التوازن المالي : على المسير أن يوازن بين هدفين أساسيين وهما السيولة وهدف الربحية وأن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة إلتزامات المؤسسة يؤدي الى تدينية المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهمتها ومن جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعة لتحقيق أرباح التنمية وايرادات المساهمة في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة الى توظيفات قصيرة الأجل وإستمارات طويلة الأجل ، وأن إستمرار المؤسسة يستلزم التوفيق بين هذين الهدفين المتناقضين.

تعريف التوازن المالي :

[1]- محمد مطر التحليل المالي دار وائل للنشر الطبعة الأولى ص 26 .

[2] - أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة مصر بدون طبعة ص180.

[3] - أسعد أحمد علي الإدارة العلمية الطبعة الأولى دار وائل للنشر 2002ص 78.

يعرف التوازن المالي بأنه القدرة على الوفاء أن إمكانية المؤسسة على دفع ديونها الازمة عند تاريخ إستحقاقها وأن تكون بدفع ديونها الازمة عند تاريخ استحقاقها [1].

أهمية التوازن المالي :

يظهر لنا التوازن المالي محدد في حياة المنظمة ، على الدوام مع البقاء واستمرارية المنظمة كالاتي :

- يسمح لها بتأسيس تمويل احتياجات الاستثمارات الثابتة والجارية الدائمة بأموال طويلة الأجل .
- يبد و كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر السير المالي .
- يكشف تحليله عن درجة الإستغلال المالي تجاه الغير ، سيادة المنظمة فيها يتعلق بممارسة السلطة .
- يؤدي تحقيقها المتكافئ الى تخفيض الخطر المالي .
- يمثل مقياسه صافي رأس المال العامل ضمانا لتمويل إحتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير ومن ثم هذا المفهوم عن طبيعته التشكيلية والعملية معا[2].
- يلاحظ اتفاق الماليين وبصفة خاصة المفكرين حول بلوغ توازن الأموال من خلال الإدارة المالية
- من ناحية أخرى يجب تحقيق إدارة فعالة ورشيدة ومن هنا يشعر المسؤول المالي بحاجته التفصيلية عن رؤية المستقبلية للمدفوعات والمتحصلات لكي يحاول تحقيق التعامل بينهما وحتى تمكن تغطية العجز SHORT AGE أو الإستغلال الفائض [3].

مؤشرات التوازن المالي: هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر منها:

أ)- رأس مال العامل (الصافي والدائم)

يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تسعى بها المؤسسة وفي إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل ، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة ويظهر رأس المال العامل مقدار ها ما تحاط به المؤسسة لظروف طارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جهود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة[4].

الجدول رقم 02 : يمثل الميزانية المختصرة

الوضعية الأولى		الوضعية الثانية	
الأصول الثابتة	الأصول الدائمة	الأصول الثابتة	الأصول الدائمة

[1] - سعادة اليمين ، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر علوم تجارية جامعة باتنة 2008 ص59.

[2] - شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث دار زهران للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2012 ص118 .

[3] - عويص مصطفى اسماعيل تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية ، معهد الدراسات المصرفية مصر 1998 ص20.

[4] - مرجع سبق ذكره.

الاأصول المتداولة	ديون قصيرة الأ جل	الأ صول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: مبارك لسلوس ، البشير المالي والتحليل النظري مدعم بأسئلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بن عكنون الجزائر 2004 ص31.

وفي وضعية ثانية قد تتغاضى بعض المؤسسات عن الاحتياط برأس المال العامل سعيا وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية ، سواء في شكل أموال دائمة أو في شكل قروض قصيرة الأجل وبالتالي تكون المؤسسة في هذه الوضعية قد غطت أصولا ثابتة بديون قصيرة الأجل وهنا الخطر في أن الأصول الثابتة لمدى تحولها الى سيولة طويلة .

ويحسب رأس المال العامل باحدى الطريقتين[1]:

- **في الأجل الطويل :** رأس مال العامل = الأموال الدائمة – أصول ثابتة
- **في الأجل القصير:** رأس مال العامل = الاصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل أي ياوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة FRNG=RD-ES ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة .
- يعتبر رأس المال العامل الوضيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب ما يلي :
- رأس المال العامل الإجمالي موجب FRNG> 0 المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى بإستخدام مواردها .
- رأس مال العامل الإجمالي معدوم FRNG=0 المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض .
- راس مال العامل الإجمارلي صافي سالب FRNG < 0 يشير الى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الإحتياجات وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل إضافية .
- احتياجات رأس مال العامل : ندرس إحتياجات رأس مال العامل في أجل قصير وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد الدورة الإتستغلال .
- يعتبر رأس المال العامل أداة من الادوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البيئة المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من

[1] - بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي والتحليل الإستغلال دار الطابعة للنشر والتوزيع 1999 ص110.

الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر في الشكل التالي .

شكل رقم :(07)

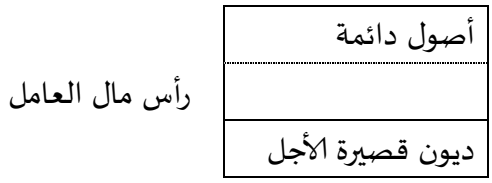

ويتم حسابه كما يلي :

رأس مال العامل = الأموال الدائمة- الاصول الثابتة[1].

المطلب الثاني :

راس مال العامل وكيفية حسابه: إن المبدأ المحاسي العام المحقق في الميزاني تساوي الأصول مع الخصوم يفرض من الناحية المالية أن تكون الإستعمالات من مصادر محددة من الخصوم لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة إلى ان يمكن تحويلهاالى سيولة بعد فترة زمنية ، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل الى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذ ما تعني به التوازن المالي.

مفهومه: رأس المال العامل هو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية بمتابعة نشاطها على مستوى الخزينة ، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد إمتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان إستمرار توازن هيكللها المالي [2].

أنواع رأس مال العامل الصافي : هناك اربعة أنواع من رأس مال العامل وهي :

[1] - طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان بدون طبعة ص442.

[2] - عبد الحفيظ الأرقم ، التحليل المالي مطبوعة جامعية جامعة قسنطينة ، الجزائر 1999 ص 17،18.

- **رأس مال العامل الصافي :** يعرف رأس مال العامل الصافي على أنه تلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة ، كما يعرف أيضا على أنه تلك الفائض من المال الناتج عن تمويل الإ حتياجات المالية الدائمة ، ويتم حسابه بطريقتين هما :

✓ وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل .

- طريقة أسفل الميزانية
- رأس مال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل [1] .

- **رأس مال العامل الخاص :** يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة ، دون الإستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ، أو مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الإستعانة بالموارد المالية الأجنبية ، ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية .

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابيتة

وبتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم – مجموع الديون

تحصل على رأس مال العامل من أسفل الميزانية .

- **رأس مال العامل الأجنبي** :بين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في أجمال الديون وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموراد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال ، أصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة ، والتصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات ، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة .

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية

راس المال العامل الاجنبي = إجمالي الديون

- **رأس المال العامل الإجمالي :**يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأ صول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل ، والتي تشمل كل من قيم الإستغلال ، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة رأس مال العامل الاجمالي – مجموع الأصول المتداولة أو رأس المال العامل الإجمالي = الأصول = - الأصول الثابتة .

[1] - مليكة زغيب ، ميلود بوشنقري التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010ص 64،65.

ومن العلاقة السابقة : رأس مال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

= رأس مال العامل الإجمالي – الديون قصيرة الأجل وبالتالي

فإن رأس مال العامل = رأس مال العامل الصافي –الديون قصيرة الأجل من خلال ما سبق تمثل مختلف

أنواع رأس مال العامل في الشكل التالي :

الشكل رقم 08 : أنواع رأس مال العامل

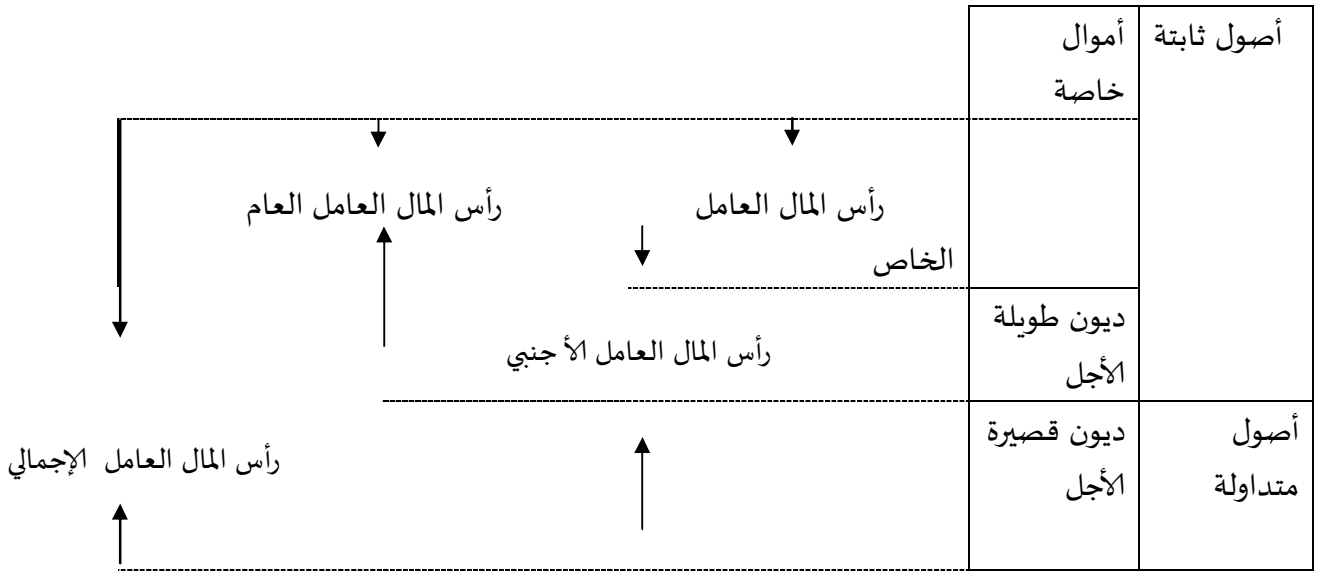

المصدر : ناصر دادي عدون تقنيات مراتقبة التسيير الجزائر ، دار المحمدية العامة ص58[1] .

العوامل المؤثرة في حجم راس مال العامل الصافي :

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس مال العامل وهي :

- **طبيغة الإنتاج** : كلما كانت دورة طويلة كانت الحاجة الى رأس مال العامل أكبر وبالتالي فان الوحدات الصناعية تحتاج الى رأس مال العامل أكبر من الوحدات التجارية ، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية .
- **طبيغة الموارد الاولية المستعملة :** اذا كانت الموارد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه ، أما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها

[1] - عبد الحليم كراجة ،الإدارة والتحليل المالي دار الصفاء للنشر عمان الأردن 2006 ص162.

طبيعة الائتمان والتحصيل [1].

أسباب النقص في رأس مال العامل الصافي :

- النقص في الاموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس مال العامل .
- الاستثمار في الأصول الثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة .
- الخسارة المحققة لأنها تؤدي الى نقص الأموال وبالتالي الأموال الدائمة .

أسباب الزيادة في رأس مال العامل الصافي : الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة الأسباب التالية

- زيادة رأس المال .
- الحصول على ديون طويلة الأجل .
- تكوين الإحتياطات .
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة ببيع الأرباح المحققة وغير موزعة.

[1] - عاطف وليم أندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الإسكندرية مصر 2008 ص118 .

المطلب الثالث : إحتياجات رأس مال العامل

تعرف إحتياجات رأس مال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة إحتياجات السيولة عند مؤيد إستحقاق في الديون قصيرة الأجل ويتضمن دور الإستغلال بصفة عادية .

يرتبط الإحتياج من رأس مال العامل إرتباطا شديدا بدوره الإستغلال ، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة ، تتمثل دورة الإستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظته وتحصل المؤسسة نقدا ما لها من حقوق على عملائها وأثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي : التخزين ، الإنتاج ، البيع ، الفترة الزمنية المحصرة بين لحظة الشراء ولحظة التحصيل النقدي تمثل إحتياج التمويل أو إحتياج الإستغلال الذي قد يطول أو يقصر وهذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة .

أما الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة شراء ديون الموردين تمثل موارد الإستغلال ومقارنة الموردين يكشف لنا إحتياج المؤسسة لرأس مال العامل أم لا.

يتمثل إحتياج رأس مال العامل في الجزء من إحتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة المخزون والقيم المحققة غير معطى بالديون قصيرة الأجل لموارد الدورة ويظم هذا الإحتياج رأس مال العامل خارج الإستغلال

النوع الأول مرتبط بالنشاط الإستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي ، أما النوع الثاني فهو إستثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي وبعلاقة رياضية يمكن الغير عن إحتياجات رأس مال العامل كما يلي : إحتياج رأس مال العامل = إحتياج رأس مال العامل للإستغلال + احتياجات رأس مال العامل خارج الإستغلال

كما يمكن تحديد الإحتياج بوحدات نقدية يمكن تحديده أيضا بوحدات الزمن (الأيام) ويتم هذا بالتعبير عن الأنشطة وذلك من خلال :

س: هي مدة التخزين والإنتاج الي تنحصر بين لحظة الشراء ولحظة البيع .

ص: هي مدة تسديد بين العملاء .

ع: هي مدة تسديد ديون الموردين .

إذن :إ ر م ع = س + ص – ع[1] .

[1]-محمد صالح عواشرية التحليل المالي مذكرة ماجيستر تخصص إدارة أعمال سعد دحلب ص25 ،26.

الفرع الثاني : خصائص إحتياجات رأس مال العامل

إن قمة احتياجات رأس مال العامل غير ثابتة لأنها ناتجة عن حركة المخزون وحركة الحقوق من جهة وحركة الديون قصيرة الأجل من جهة أخر ى .

كما قلنا سابقا إحتياجات رأس المال العامل تتكون من مصاريف وموارد الدورة فالإستخدامات الدورة هي عبارة عن مجموع الإحتياجات الي تحتاجها المؤسسة في الدورة الإنتاجية حيث ترتبط هذه الإحتياجات بسرعة دوران بعض عناصر الأصول المتداولة والمتمثلة في [1] .

- سرعة دوران المخزون
- مصاريف المخزون
- مصاريف القيم القابلة للتحقيق
- تحليل مكونات المخزون
- ان الإستمرارية في إحتياجات رأس مال العامل يعبر عن تطور مؤشر نشاط المؤسسة المتمثلة في رقم الأعمال وحجم الإنتاج
- إحتياج رأس مال العامل = إحتياج الدورة – موارد الدورة

إ ر م ع = (قيم الإستغلال + قيم محققة) (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

- إذا كان الفرق موجبا يدل على أن إحتياجات التمويل لم تعد كلية بموارد الدورة بالتالي فالمؤسسة بحاجة الى رأس مال عامل للتمويل إحتياجها . أما في حالة الفرق السالب فهذا يعني جميع إحتياجات التمويل مغطات بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة الى موارد بل يجب على المؤسسة أن تفكر في إستغلال الفائض في الإستثمار لرفع مردوديتها [2] .
- كيفية حساب إحتياجات رأس مال العامل .

يمكن حساب إحتياجات رأس مال العامل بالعلاقة التالية :

- إحتياجات رأس مال العامل =(الاصول الجارية – النقدية) (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية).
- إحتياجات رأس مال العامل = (الأصول الجارية - النقدية)- (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)
- إحتياجات رإس مال العامل = الإحتياجات الدورة – موارد الدورة .

[1] - نوح الحاج إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية دون طبعة ص48.

[2]- علاء فرحات ، ايمان شيخات ، الحوكمة والأداء المالي الاستراتيجي دون طبعة الأردن عمان دار صفاء للنشر والتوزيع 2011 ص83

- إحتياجات رأس مال العامل = (قيم الإستغلال)+ (قيم قابلة للتحقيق) _ (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية).
- وقد تم إستبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من إحتياجات الدورة .
- تغيرات الإحتياجات من رأس مال العامل .

الحالة الأولى : الإحتياج من رأس مال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة ، هنا يتحقق التوازن المؤسسة مع الإستغلال الأمثل للموارد .

الحالة الثانية : الإحتياجات من رأس المال العامل >0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية إحتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الإحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال العامل موجب لتغطية العجز.

الحالة الثالثة : الإحتياجات من رأس مال العامل <0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

في هذه الحالة تنصح المؤسسة بعدم الإحتيفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ومن الأفضل توظيفها [1].

[1] -نعيم نمرو داوود ، التحليل المالي بإستخدام برامج الاكسال الكبعة الأولى عمان الأردن 2012 ص101.

الفصل الثالث:

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تجسيد الجانب النظري الذي تطرقنا له في الفصلين السابقين مع الواقع العملي وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم ، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة دور التحليل المالي والمحاسبة في المؤسسة من خلال التطرق الى المبحثين التاليين هما

المبحث الأول : نظرة عامة حول مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم .

المبحث الثاني : دور التحليل المالي والمحاسبة في المؤسسة .

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البيناء DMC

ان أهم شيء في أي مؤسسة الإنتاج هو الجانب التطبيقي ، لذا سنتطرق في بداية الدراسة على التعرف على المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم ، والتعرف على المؤسسة الوطنية للإنتاج وتوزيع مواد البناء بمستغانم ،والتعرف على الهيكل التنظيمي وأهداف المؤسسسة ومهامها .

المطلب الأول : تقديم مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء DMC

هي مؤسسة وطنية للإنتاج وتوزيع مواد البناء أنشأت بتاريخ 1984/09/25 على هذا بمقتضى قرار وزاري رقم 580 م / م ع / والمتضمن ذلك مقرها الرئيسي بولاية مستغانم برأس مال يقدر ب 000 000 00 25 د ج .

تمتلك المؤسسة 29 خبرة في مختلف مجالات البناء ، ووجودها ناتج عن النجاح الذي حققه بتحكمها في معظم النشاطات سواء كانت إنتاجية أو تجارية أو قطاع مواد البناء ، وكذلك النتائج القياسية التي حققها في الإنجاز والمقارنة وتعمل المؤسسة على تبني علاقات دائمة مع الزبائن ، وتعمل على إرضاء حاجاتهم وتطلعاتهم.

ولقد تم تطوير شبكة التوزيع للشركة وهذا من خلال الفترة ما بين 1958 و1990 عن طريق فتح منافذ تأخير في عدة مناطق ، وتم تحويل مؤسسة توزيع مواد البناء لتأخذ شكل ذات الأسهم SPA / EPE بمقتضى العقد التوثيقي رقم 30/96 والصادر في 1996/01/17 ولقد تم تعيين السيد مدير لحسن كرئيس مجلس إدارة بمقتضى محضر المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 2002/04/27 والذي نص قراره بذلك تتكون مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء من وحدات تتمثل في ما يلي :

- وحدة الحديد .
- وحدة التعبأة والتغليف والتوزيع .

- وحدة الترقية العقارية .
- وحدة التجارة .

المطلب الثاني : مهام وأهداف المؤسسة الوطنية للإنتاج وتوزيع مواد البناء

مهام المؤسسة : تتمثل في ما يلي :

تتولى المؤسسة مهام تسويق مواد البناء (الإسمنت ، الحساب ، الصلب ، المنتجات الخشبية ، الأدوات الصحية والبلاط ، منتجات التدفئة) وذلك في إيطار المخطط الوطني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية إضافة إلى :

- ✓ الإنتاج والبيع والتوزيع .
- ✓ مكلفة بإنتاج وتوزيع مواد البناء في ظروف جيدة وبأقل تكلفة .
- ✓ وضع سياسة لتطوير نظام الإنتاج والتوزيع .
- ✓ إضافة اللمسة المحلية على المنتوج وترقيته الى مهام منتوج عالمي .
- ✓ وضع قوانين وبرامج وعلى كل الوحدات التابعة لها قانونا .

أهداف المؤسسة :

1- أهداف إقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- العمل على تحقيق عائد مناسب .
- العمل على الدخول في الأسواق العالمية .
- العمل على تلبية رغبات الزبائن .
- العمل على زيادة قدرتها التنافسية .
- محاربة الإحتكار والمضاربة في الأسواق الوطنية .

2- الاهداف الإجتماعية : تتمثل في

- تنمية إحتياجات السوق الوطني .
- الرفع من المستوى المعيشي للعمال .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء .

الهيكل التنظيمي الحالي للمؤسسة تم تعديله في السنوات الأخيرة ، وذلك تماشيا مع التغيير الحاصل في بيئة المؤسسة حيث تسير هذه الأخيرة وفقا لهيكلها التنظيمي وتنحدر فيه السلطة من المدير لتصل إلى الأقسام التنفيذية مثلما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم: 9 يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء

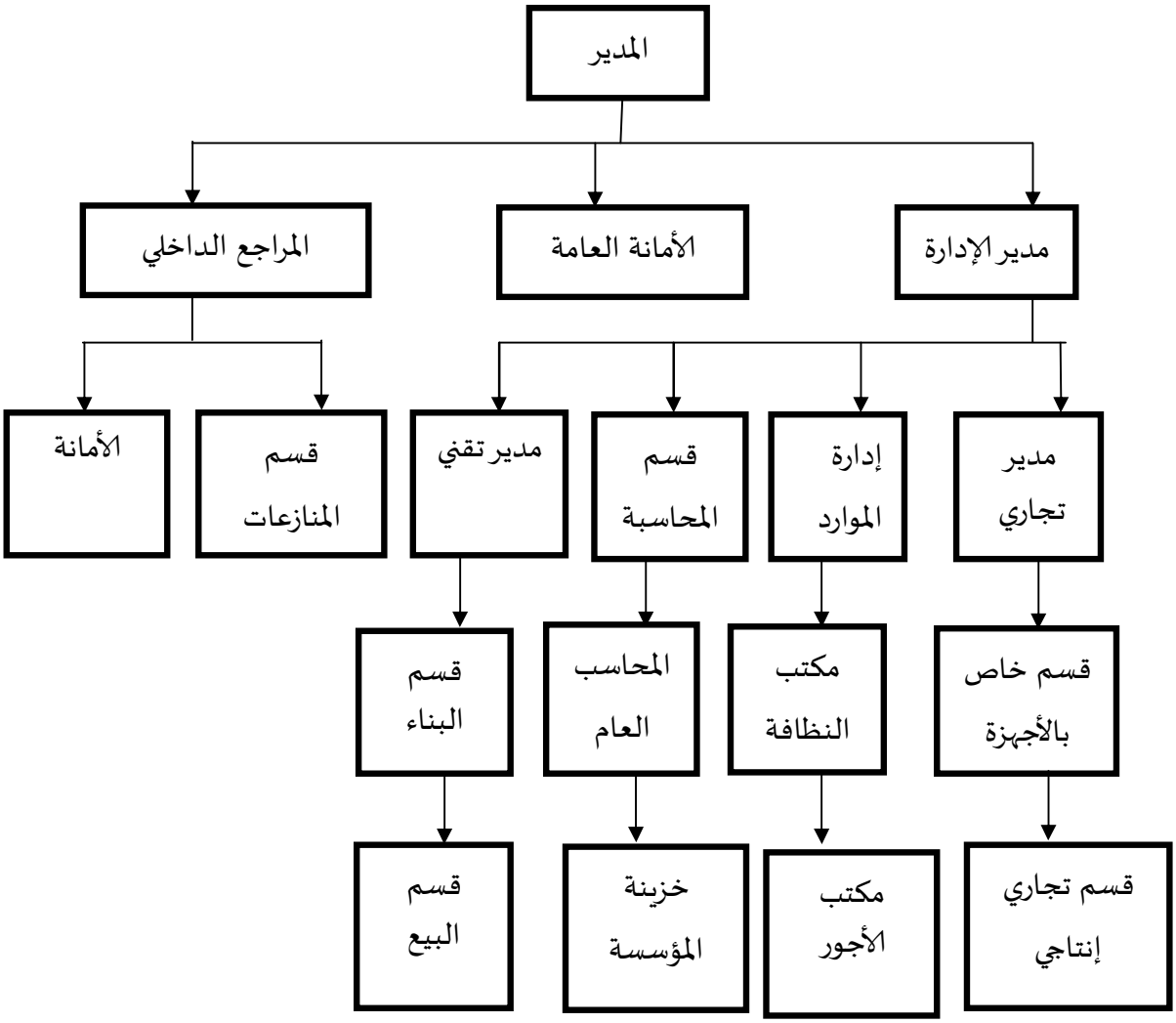

المصدر: مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم .

شرح الهيكل التنظيمي :

- ✓ **المدير:** يمثل أعلى السلطة ومهامه تتمثل فيما يلي :
- تسيير المؤسسة والإشراف عليها .
- متابعة المصالح والأقسام .
- تحليل التقارير الواردة .
- تسيير ومراقبة رؤساء المصالح .
- عقد الإجتماعات وسياسات الإجراءات .

- ✓ **الأمانة :** تقوم هذه الأخيرة بالمهام التالية
- مساعدة المدير في تدبير شؤونه وتنظيم أعماله .
- تحويل التقارير من المصالح إلى المدير.
- ضبط الإستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المدير.
- ✓ **المراجع الداخلي :** يقوم بفحص وتقييم النظام الرقابي عن طريق التأكد من أن النظام كفؤ يقدم ببيانات سليمة ودقيقة .
- ✓ **مدير الإدارة المالي :** هو المسؤول عن المصلحة المالية وتغير هذه الأخيرة مركزية في مؤسسة توزيع مواد البناء .
- ✓ **الأ مانة :** تقوم بمساعدة مدير الإدارة المالية .
- ✓ **قسم المنازعات :** يهتم بالجانب القانوني وحل النزاعات .
- ✓ **قسم المحاسبة :** يقوم بمختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات .
- ✓ **قسم إدارة الموارد البشرية :** يهتم بالجانب البشري حيث أن الجهة المسؤولة عن العاملين بالمؤسسة ويتكون هذا القسم من :
- مكتب الإدارة والعلاقات الإجتماعية تدرس الوضعية الصحية للعمال .
- مكتب الأجور : يقوم بدراسة أيام العمل ومجموع العمال والعمليات .
- مكتب النظافة والأمن : يهتم بنظافة المؤسسة وتقديم ملابس العمل للعاملين والمحافظة على ممتلكات الوحدة .
- مدير تقني : هو المسؤول عن ممتلكات الوحدة .
- المدير التجاري يوجد به .
- القسم التجاري = حقوق بشراء وبيع مواد البناء داخل المؤسسة .

- قسم الإنتاج : يقوم هذا القسم للإنتاج .
- قسم الصيانة : يتكفل بصيانة الالات والمعدات التي تستخدم في نشاط المؤسسة .

المبحث الثاني : واقع النظام المالي المحاسبي والتحليل المالي داخل المؤسسة DMC

يمثل النظام المحاسبي المالي خطوط هامة في عملية تطبيق المعايير الدولية داخل المؤسسة بما في ذلك مؤسسة توزيع مواد البناء بإعتباره عملية تحدث فيها إلا وله مكونات سنطرق إليها ، وتتكون المؤسسة على مديرية المحاسبة المالية التي تتولى القيام بمختلف مكونات النظام والتحليل المالي .

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي والنظام المالي المحاسبي في مؤسسة توزيع مواد البناء .

المحاسبة المالية: هي نظام لتنظيم المعلومات في المؤسسة والتي تلعب دورا هاما في عمليات تخزين وتصنيف وتقديم وتسجيل مختلف الحسابات .

الفرع الاول : تعريف المحاسبة في مؤسسة توزيع مواد البناء هي عبارة عن إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

الفرع الثاني : دور النظام المالي المحاسبي داخل مؤسسة توزيع مواد البناء .

- **الحماية :** حماية أصول المؤسسة من خلال مراقبة القوائم المالية على مدى النظام المالي المحاسبي مع تحديد نقاط القوة والضعف فيه وإقتراح تعديلات .
- **التقييم :** فحص السجلات المحاسبية .

الفرع الثالث : التحليل المالي في المؤسسة .

تتعدى أنشطة توزيع مواد البناء نتيجة لطبيعة نشاطها الإنتاجي وذلك من خلال مختلف العمليات التي تقوم بها والمتمثلة في البيع والشراء وعمليات الإنتاج و الصيانة.

وينتج عن العمليات مجموعة من المعلومات الإقتصادية يتم إرسالها الى نظام التحليل المالي والمحاسبة على مستوى قسم بمديربة المالية والمحاسبة من أجل اعطائها صبغة كمية ومعالجتها وتحليلها .

المطلب الثاني : دور التحليل المالي في المؤسسة .

هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور و بيان التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة DMC بمستغانم ، لتحقيق أهداف هذه الدراسة وظهر الدور فيما يلي :

- تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة .
- مراقبة مختلف النشاطات وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الثالث : دور التحليل المالي والنظام المحاسبي المالي من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمؤسسة DMC بعد القيام بعملية جمع المعلومات التي تتمثل في الحصول على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج نستطيع قياس الأداء المالي لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء للسنوات 2018، 2019،2020 بإستخدام النسب والمؤشرات المالية ، وعلى هذا سنقوم بعرض الأصول والخصوم لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء وكذلك جدول حساب النتائج مع تحديد الوضعية الحالية للمؤسسة في السنوات الاخيرة وسنرى واقع دور التحليل المالي والنظام المالي المحاسبي للمؤسسة .

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء سنقوم بعرض كل من الأصول والخصوم وجدول حساب النتائج الخاصة بمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء وحدة مستغانم من خلال ميزانية التغيرات المالية للفترات 2018،2019،2020

الجدول رقم : الميزانية المالية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء وحدة مستغانم جانبA الأصول 2018،2019،2020

الجدول رقم 03 :الميزانية المالية لمؤسسة أصول خلال الفترة 2018-2019-2020.

الأصول	صافي 2018	صافي 2019	صافي 2020
الأصول غير جارية			
فارق بين الإقتناء –المنتوج الإجابي أوالسلبي			
تثبيتات معنوية	356307,43	631813,69	452320 ,41
تثبيتات عينية	192482920,64	172340301 ,6	150939557,17
الأراضي	33226939 ,98	33226393 ,98	33226393 ,98
المباني	2837694,36	62618841,76	3326763,12
تثبيتات عينية أخرى	156418286,30	76494519,86	114385854,07
تثبيتات ممنوح إمتيازها			
تثبيتات يجرى إنجازها			361200,00
تثبيتات مالية	6868563,42	13506304 ,44	13211273,82
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
مجموع الأصول غير الجارية	199707791,49	186478419,73	164964,40
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	170033071,97	397172474,48	512873636,99
حسابات دائنة واستخدامات مملثلة	515972989,44	699386526,65	690573106,23
الزبائن	158779074,09	327911160,46	324878601,45
المدينون الاخرون	3490011409,2	367216381,17	365065244,89
الضرائب وما شابهها	8182506,15	4258985,02	629279,89
حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شابهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى			
الخزينة	31048455,10	10358461,52	6348960,90
مجموع الأصول الجارية	717054516,51	1106917462 ,65	1209795704,12
المجموع العام للأصول	916762308,10	1293395882,38	1374760055,52

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة .

الجدول رقم 04: الميزانية المالية للخصوم . للفترات التالية 2020،2019،2018 .

الخصوم	2018	2019	صافي N 2020
رؤوس الأموال الخاصة	500 000 000 ,00	500 000 000	500 000 000,00
رأس المال تم إصداره			
رأس المال غير المستعان به			
علاوة وإحتياطات مدمجة 01			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (01)			
نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجتمع)	63723201,44	12432432,92	10249043,96
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)	563723201,44	512432432,92	510249043,96
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	291644409,40	291644409,4	291644409,40
ضرائب(مؤجلة موصول لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	7043336,64	2562128,7	2538270,30
مجموع الخصوم غير الجارية 2	298687746,04	294206538,1	294182679,70
الخصوم الجارية			
الموردون	48126160,23	441530293,5	543942620,10
الضرائب	1783414,46	19683668,63	9277502,75
ديون أخرى	4441785,83	25542949,23	17108209,01
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)	54351360,52	486756911,36	570328331,86
مجموع عام للخصوم	916762308,00	1293395882,38	1374760055,52

الجدول رقم 05: يمثل أصول الميزانية المالية المختصرة للفترات 2020،2019،2018

البيان	2018	%	2019	%	2020	%
الأصول الثابتة	199707791,49	21,78	186478419,73	14,41	164964351,40	11,99
قيم الإستغلال	170033071,97	18,54	397172474,48	30,70	512873636,99	37,30
قيم قابلة للتحقيق	507790483,29	55,38	695127541,63	53 ,74	6899438266,34	50,18
القيم الجاهزة	31048455,10	3,38	10358461,52	0,8	6348960,90	0,46
المجموع	916762308	100	1293395882,38	100	1374760055,50	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 05

الجدول رقم 06 : يمثل خصوم الميزانية المالية المختصرة للفترات 2018،2019،2020

البيان	2018	%	2019	%	2020	%
الأموال الخاصة	563723201,44	61,49	512432432,92		510249043,96	37,11
ديون طويلة الأجل	298687746,04	32,58	294206538,10		294182679,70	21,39
ديون قصيرة الأجل	54351360,52	5,92	486756911,36		570328331,86	41,48
الخزينة	0	/	0	/	0	/
المجموع	916762308	100	1293395882,38	100	1374760055,52	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 06

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمؤسسة DMC

أ- مؤشرات التوازن المالي

ان إعداد الميزانيات المالية المفصلة أو المختصرة لا يعطينا قراءة جيدة للوضعية المالية لذا استلزم التحليل بواسطة عدة مؤشرات وسيتم هذا المطلب دراسة عدة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال ما يلي

دراسة رأس المال الصافي 2018-2019

الجدول رقم 07 : يمثل رأس مال العامل الصافي: 2019-2020

الرقم	البيانات	2018	2019	2020
01	الأصول الثابتة	199707791,49	186478419,73	164964351,4
02	الأصول المتداولة	708872010,36	1102658477,63	1209166424,23
03	أصول دائمة	862410947 ,48	806638971,02	804431723,66
04	ديون قصيرة الأجل	54351360,52	486756911,36	570328331,86
3-1أو2-4	654520649,84		615901566,27	638838092,37

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على جدول رقم 07

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال العامل صافي موجب خلال سنوات الدراسة ونلاحظ عدم إستقرارالقيمة حيث أنه في سنة 2018 حققت الوحدة رأس مال العامل بقيمة 654 520 649,84 دج

وإرتفع سنة 2019 حققت الوحدة رأس المال العامل بقيمة 615 901 566,27دج وإرتفع سنة 2020 إلى قيمة 638 838 092 ,37دج وسنقوم بدراسة رأس المال العامل الصافي خلال كل سنة .

سنة 2018 القيمة الموجبة لرأس مال العامل الصافي ويدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وأيضا جزء من الأصول المتداولة ، وهذا يعني أنها حققت هامش أمان وهذا الشيء ايجابي لها ، ومن خلال العلاقة الثانية الأصول المتداولة تغطي ديون قصيرة الأجل مما يمكنها من تسديد ديون قصيرة الأجل أي لاتواجه مخاطر تسديد خلال دورتها الاستغلالية .

سنة 2019 القيمة الموجبة لرأس مال العامل الصافي تدل على أن الأصول الدائمة تغطي الأصول الثابتة وأيضا وجزء من الأصول المتداولة وهذا يعني أنها حققت هامش أمان وهذا الشيء إيجابي لها ، من خلال العلاقة الثانية الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل مما يمكنها من تسديد ديون قصيرة الأجل أي أنها لاتواجه مخاطر التسديد خلال دورتها .

سنة 2020 نلاحظ فيمة إرتفاع قيمة رأس مال العامل سنة 2019.

II- دراسة إحتياجات رأس مال العامل

الجدول رقم 08 : يمثل إحتياجات رأس مال العامل خلال فترات 2020/2019/2018.

الرقم	البيانات	2018	2019	2020
01	الأصول المتداولة	708872010,36	1102658477,23	1209166424,23
02	القيم الجاهزة	31048455,10	10358461,52	6348960,90
3=2-1	إحتياجات الدورة	677823555,56	1092300016,11	1202817463,33
4	ديون قصيرة الأجل	54351360,52	486756911,36	570328331,86
5	سلفيات مصرفية	0	0	0
6=5-4	موارد الدورة	54351360,52	486756911,36	570328331,86
7=6-3	إحتياجات رأس مال العامل	623472195,04	605543104,75	632489131,47

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 08

التعليق: سجلت الإحتياجات سنة 2018-2019-2020 أكبر قيمة بسبب إنخفاظ قيمة الموارد مقارنة بالإحتياجات وهذا راجع الى ارتفاع قيمة المخزون وقيمة العملاء بسبب التأخر في تحصيل الحقوق وإنخفاظ قيمة الديون قصيرة الأجل

- **دراسة الخزينة :**

الجدول رقم 09: يمثل الخزينة الصافية خلال السنوات 2020/2019/2018 .

الرقم	البيان	2018	2019	2020
01	القيم الجاهزة	31048455,10	10358461 ,52	6348960,90
02	خزينة الخصوم	0	0	0
2-1	الخزينة الصافية	31048455,10	10358461,52	6348960 ,90
04	رأس مال العامل	654520649,84	6159015166,27	638838092,37
05	إحتياجات رأس مال العامل	623472195,04	605543104,75	632489131,47
5-4	الخزينة الصافية	310048455,10	10358461,52	6348960,90

المصدر: من اعداد الطالبة في الاعتماد على الجدول رقم 09

التعليق : يمثل الجدول حساب الخزينة بطريقتين اما بالطريقة المباشرة أو من خلال رأس مال العامل و الإحتياجات .

ومن خلال الجدول يلاحظ أن الخزينة كانت موجبة في كلتا السنوات وهذا ما يفسر أن المؤسسة ليس لديها سلفيات مصرفية وزيادة كبيرة في رأس مال العامل .

III- النسب المالية : تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر إستعمالا بسبب سهولة التطبيقات وتعدد الأغراض التي تحققها بحيث تقدم المعلومات للمستفيد في إتخاذ القرارات ويتم دراسة مجموعات النسب المالية التالية: نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب الهيكلة المالية ، نسب الربحية وذلك بالإعتماد على الميزانية المختصرة وجدول حساب النتائج .

الجدول رقم : 10 يمثل تغيرات حساب النتائج لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء 2018-2019-2020.

الجدول 10: يبين تغيرات حساب النتائج لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء للفترات

البيان	صافي 2018	صافي 2019	صافي 2020
رقم الأعمال	484722361 ,55	357897531,96	287464448,47
تغيير المخزونات من المنتجات المصنعةوالمنتجات قيد الصنع	82146051,63	119607986,40	216977288,83
الإنتاج المثبت	1553908,91		
اعانة الاستغلال	404130218,83	287999,19	669999,78
انتاج السنة المالية –I	233536298,33	477793517,55	505111737,08
المشتريات المستهلكة	7460712,42	246724078,60	393293857,25
الخدمات الخارجية وإستهلاكات أخرى	240997010,74	102951176,59	11792669,59
استهلاك السنة المالية -II		349675255,19	405086526,84
	163133208,09		
(2-1) القيمة المضافة للإستغلال- III	64543698,7	128118262,36	100025210,24
أعباء المستخدمين	540783,00	62083828,44	61499742,13
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	93181674,39	8391615,00	3733404,00
الفائض الاجمالي عن الاستغلال - IV	148143,17	57642818,92	34792064,11
المنتوجات العملياتية الاخرى	5585395,14	18090242,77	360484,48
الأعباء العملياتية الأخرى		42603768,84	299448,10
المخصصات للاحتلاكات والمؤونات	25508192,60	22899207,86	2125553,50
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	1451064,41	25162,15	
النتيجة العملياتية –V	63687294,23	10255247,14	13597546,99
المنوجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة المالية -VI			
(V-VI) النتيجة العادية قبل الضرائب VII	6368294,23	10305571,44	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			13597546,99
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	-35907,21	6203,18	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	405729426,41	495908922,47	116511407
مجموع أعباء الانشطة العادية	342006224,97	485653675,33	505472221,56
النتيجة الصافية للأنشطة العادية VIII	63723201,44	10249043,96	493039788,64
العناصر غير العادية – منتوجات (يطلب بيانها)			12432432,92
العناصر غير العادية – (الاعباء يطلب بيانها)			
النتيجة غير العادية – IX			
النتيجة الصافية للسنة المالية – X			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج - XI	63723201,44	10249043,96	12432432,992
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

- **الجدول رقم 11 : يبين النسب المالية للمؤسسة خلال السنوات الدراسة .2018-2019-2020**

النسب	العلاقة الرياضية	2018	2019	2020
نسب السيولة العامة	أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل	13,04	2,26	2,12
نسب السيولة المختصرة	قيم محققة+قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	15,05	1,44	1,22
نسب السيولة الفورية	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,57	0,021	0,01

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق :

نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل إعتمادا على أصولها المتدولة ، ونلاحظ أنها حققت نسبة أكبر من 100%والمتمثلة في 13,04 ،2,26،2,12 على التوالي خلال السنوات الثلاثة 2018،2019،2020 مما يبعدها عن خطر مواجهة الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الثابتة .

نسبة السيولة المختصرة : تعتبر الأكثر دلالة من الأولى لأنه يتم إستبعاد قيم الإ ستغلال لأن المؤسسة قد يكون لديها صعوبات في تحويل المخزونات الى سيولة بسرعة ، ونلاحذ أنها قد حققت نسبة سيولة مختصرة جيدة وهذه النتائج تعني المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال القيم المحققة والجاهزة دون اللجوء إلى المخزونات .

نسبة السيولة الفورية هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بإستخدام السيولة الجاهزة ونلاجظ أنه لديها سيولة كافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل ويتضح أن وضعيتها المالية جيدة .

نسب النشاط : هي التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو إستغلال مواردها بأحسن طريقة

الجدول رقم 12 : يمثل نسب النشاط خلال الفترة 2018-2019-2020

نسب النشاط	العلاقة الرياضية	2018	2019	2020
معدل دوران المخزون		5 ,39	1,01	6,31
معدل دوران الموردون		6,45	1,12	2,20
معدل دوران اجمالي الموجودات		8,91	2,22	0,026
معدل دوران الأصول المتداولة		0,68	2,60	0,29

المصدر: من إعداد الطالبة

معدل دوران المخزون : نلاحظ من خلال الجدول أن المدة التي تبقى فيها المواد واللوازم في المخازن خلال سنوات الدراسة كانت على الترتيب 5,39،1,01،06,31 مرتفعة مرة ومنخفظة مرة مما يعني أن المواد واللوازم في السنوات الثلاثة تبقى مدة طويلة في المخازن لأن عدد مرات التسويق في إنخفاظ .

معدل دوران الموردون : يبين هذا المعدل كفاءة سياسية البيع والشراء للمؤسسة ، حيث نلاحظ قيمة معدل الموردون في إنخفاظ وهذا يعني أن المؤسسة تنتهج أسلوب جيد في البيع والشراء .

معدل دوران إجمالي الموجودات : يقدر معدل دوران إجمالي الموجودات للأموال المؤسسة ب 0,026هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2020 يولد 0,026دج من المبيعات وهذا المعدل منخفض مقارنة بالنسبة للسنتين 2018-2019 هذا يعني تراجع كفاءة إدارة سنة 2020.

معدل دوران الأصول المتداولة : نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات في إنخفاظ من سنة لأخرى وهذا الانخفاظ البسيط راجع لزيادة الأصول المتداولة .

نسب الهيكلة :

هي مجموع النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل

الجدول رقم 13 : يمثل نسب الهيكلة خلال الفترات 2018-2019-2020

النسب	العلاقة الرياضية	2018	2019	2020
نسب التمويل الدائم		4,31	4,32	04,87
نسب التمويل الذاتي		2,82	2,74	3,93
نسب الاستقلالية المالية		6,14	0 ,39	0,37

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق : من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة في إرتفاع مستمر وهذا الإرتفاع راجع الى تصاعد التثبيتات العينية والمعنوية .

نسبة الأموال الخاصة بلغت 6,14 سنة 2018 وبدأت في تراجع ملحوظ .

ومن خلال ملاحظاتنا للجدول نرى أن نسبة الإستغلال متقاربة خلال السنوات الثلاثة وهي نسب ضعيفة وهذا يدل على حركة مخزون المؤسسة وهذا شيء إيجابي للمؤسسة .

الجدول رقم 14: يمثل نسب المردودية خلال الفترات الثلاثة 2018- 2019 - 2020

النسب	العلاقة الرياضية	2018	2019	2020
المردودية التجارية		0,13	0,04	0 ,02
المردودية الاقتصادية		0,0001	0,02	0,04
المردودية المالية		0,11	0,02	0,02

المصدر :من اعداد الطالبة

التعليق : نلاحظ أن المردودية التجارية في حالة انخفاظ خلال الفترات الثلاثة أما المردودية الاقتصادية في حالة ارتفاع مقارنة مع المردودية التجارية وهذا راجع الى الزيادة في اجمالي فايض الاستغلال

المردودية المالية بلغت 2% خلال سنة 2019 وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال يولد ربح وأن المؤسسة حافضت على نفس المردودية ، أما بالنسبة للمردودية التجارية فنلاحظ أن المؤسسة حققت هامش صافي

خلاصة الفصل : من خلال قيامنا بإجراء دراسة تطبيقية في مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم محل الدراسة ساعدنا على معرفة الوضع المالي ، وذلك من خلال توفير معلومات محاسبية من بينها المؤشرات المالية التي ساهمت في القيام بعملية التحليل المالي حيث يتضح لنا أن التحليل المالي هو الأداة التي يستعملها العديد من الأطراف الذين لهم علاقة في المؤسسة بهدف معرفة الوضعية المالية المحققة له .

ويشكل الأداء المالي للمؤسسات الضمان الرئيسي لبقائها ومدى تكييفها مع مختلف العوامل المؤثرة حيث يستخدم التحليل المالي عن طريق القيام بدراسة القوائم المالية وتحليلها استخلاص ملاحظات واستنتاجات ومن أهمها الميزانية المالية ، جدول حساب النتائج ، باعتبارهما الوثيقتين الاساسيتن اللتان تتوقف عليهم عملية التحلي

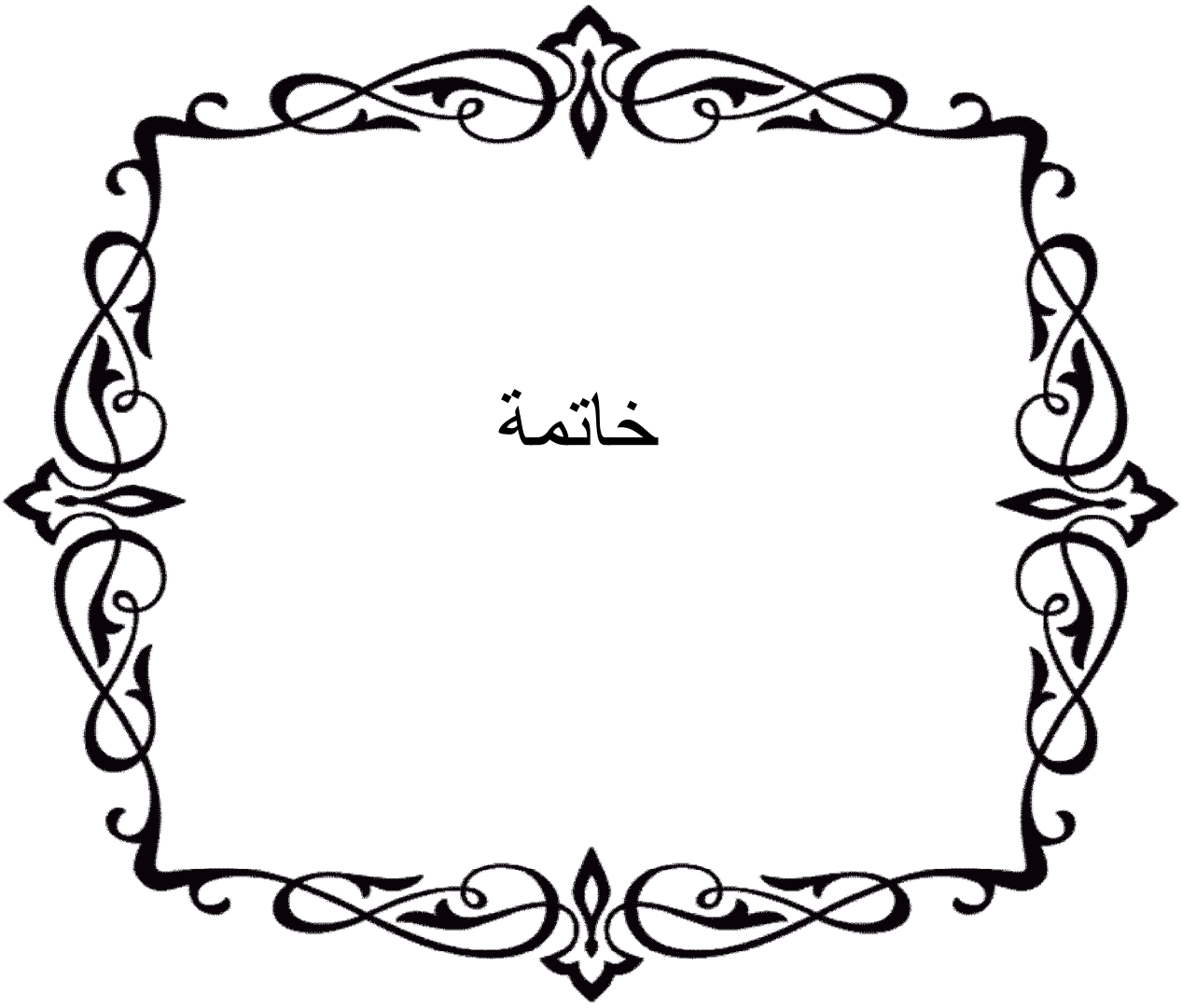

خاتمة

الخاتمة:

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها ، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل وتتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية والتي تم على أساسها إعداد هذه القوائم وترتيبا على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية ، وفي هذا السياق لقد حاولنا تناول موضوع دور التحليل المالي والنظام المالي المحاسبي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي والمحاسبة على مجالات وأبعاد تحليل القوائم المالية ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى .

تناولنا في الدراسة النظرية فصلين وجمعت بين فصلي الموضوع حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم المحاسبة والنظام المحاسبي وكذا المخطط الوطني للمحاسبة، في حين خصصنا الفصل الثاني لتناول الإطار النظري للتحليل المالي.

أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي والنسب المالية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء.

اذا أن التحكم والاسغلال الجيد يحقق نجاحا ودورا كبيرا لانجاز الخطط المستقبيلة وضمانا للاستمرارية وبقاء المؤسسة وتلعب المحاسبة باعتبارها نظام للتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات أساسية وتسسجيلها وعرض كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة والخزينة في نهاية السنة المالية ، كما تعتبر المحاسبة والتحليل المالي من التقنيات التي تسمح للمؤسسة في متابعة نشاطها وذلك باستخدام أدوات ومؤشرات لتحليل البيانات وتفسير النتائج لخدمة كافة الأطراف المهتمة بها ومن خلال هذا تستطيع المؤسسة تفادي كل الأخطاء والحفاظ على البقاء والاستمرار.

إختبار الفرضيات : تتمثل في

- **الفرضية الأولى :**في أن علم المحاسبة وهو ترجمة المعلومات الخاصة بالتدفقات المالية الحقيقية وهذه الفرضية صحيحة ، حيث أن اثبات ذلك من خلال الجانب النظري للفصل الأول وتبين أن علم المحاسبة ليس فقط طريقة الجمع والترجمة بل هو عملية لتنظيم المعلومة وهذا ما يسمح بتخزين معطيات أساسية وتصنيفها وتسجيل وعرض الكشوف كما تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ووضعية الخزينة
- **الفرضية الثانية :** تنص على أن التحليل المالي هو معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتحليل وتقييم الاداء في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل

نتائج الدراسة : من خلال بحثنا توصلنا الى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي

- تقوم الأنظمة المحاسبية بجملة من الوظائف من خلال تجميع البيانات وتبويبها في مؤسسة اقتصادية وفق طرق ومعايير
- التحليل المالي له دور فعال في المؤسسة يساعد على معلافة الوضعية المالية الحقيقية لها .
- تهدف التوازنات المالية الى تقديم معلومات دقيقية حول الوضعية المالية للمؤسسة .

- **النتائج التطبيقية وتتمثل فيما يلي :**

- إن مؤشرات التحليل المالي تتكون من قوائم وتقارير مالية ملائمة للعملية الإنتاجية في المؤسسة
- التحليل المالي والنظتم المالي المحاسبي لهما دور وأهمية كبيرة في تحسين الأداء المالي في المؤسسة من خلال التحكم في المعلومات

- **التوصيات والإقتراحات :** من خلال النتائج السابقة تم التوصل الى الاقتراحات التالية

- ضرورة تجسيد نظام مالي محاسبي فعال في المؤسسة
- ربط سير التعاون بين الجامعات والمؤسسات من خلال فتح افق التعاون بين أكادميين والمهنيين في مجال المحاسبة المالية
- توفير المعلومات المالية للمؤسسة ووضع أنظمة محاسبية تتماشى مع التقدم التكنولوجي .
- ضرورة إهتمام المؤسسات الإقتصادية باحتياجاتمستخدمي المعلومات المحاسبية لمختلف معلوماتهم بالإفصاح عن تلك المعلومات بالتحكم والنوع اللازمين في أوقات المحاسبة

- **أفاق الدراسة :**

بعدما تناولت دراسات هذا الموضوع والمتمثل في دور التحليل المالي والمحاسبة في المؤسسة الإقتصادية ، يمكن القول أن بحثنا لم يهم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع أو منه فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية

تستحق الدراسة وذلك بالتطرق المواضيع الأتية :

دور التحليل المالي في الكشف عن الميزانية المالية .

دور التحليل المالي في الكشف عن الميزانية المالية .

مساهمة النظام المالي المحاسبي في تطور أداء المؤسسة .

دور وأهمية المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية .

الكتب باللغة العربية

1- محمد يوسف الحنفاوي ، نظام المعلومات المحاسبية دون طبيعة ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع 2002 .

2- ستيفين موسكو ، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات دون طبعة ، دارمارك سكين 2007.

3- نوافذ محمد عباس الرماحي ، تصميم نظم المعلومات المحاسبة وتحليلها ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع 2009 .

4- أحمد حسين علي حسن ، تطور الفكر المحاسبي ، مدخل نظرية المحاسبة ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن .

5- رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي ، مدخل المحاسبة الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الاردن .

6- ابراهيم ولد محمد فال نظرية المحاسبة ، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2006.

7- هوام جمعة ، تقنيات المحاسبة العمقة وفق دليل المحاسب الوطني ، المطبوعات الجامعية سنة 2000.

8- عبد الوهاب رميدي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد .

9- خالص صالح صافي ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والتخطيط المحاسبي الوطني ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون 2002 .

10- كمال النقيب ، مقدمة بنظرية المحاسبة العامة بدون طبعة 2004.

11- بويعقوب عبد الكريم أصول المحاسبة العامة ، الجزائر 1999.

12- بن ربيع خليفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية الجزائر 2010 .

13- وليد ناجي الحيالي ، النظرية المحاسبية 2007.

14- السعيد قاسم ، النظام المحاسبي المالي الجديد 2010أحمد ماهر 2002.

15- أحمد ماهر 2002.

16- بوتين محمد المحاسبة العامة ، الجزائر 2005.

17- حمزة محمود ، التحليل المالي ، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل الاردن سنة 2004.

18- خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي الأردن 2010.

19- الدكتور الياس سياسي ، التسيير المالي ، الطبعة الثانية .

20- دادي عدون ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية .

21- الشنطي أيمن عامر ، مقدمة في الإدارة والتحليل عمان 2007 .

22- مبارك السلوس ، التسيير المالي 2004.

23- يوسف محمد الجربوع ، سالم عبدالله دحلس التحليل المالي ، مؤسسة الوراق الاردن 2002 .

24- محمد مطر ، التحليل المالي ، دار وائل للنشر الطبعة الاولى .

25- أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وادارة الاموال القاهرة 2002 .

26- شغيب شنوف ، التحليل المالي الحديث عمان 2012.

27- عويض مصطفى إسماعيل تحليل القوائم المالية مصر 1992 .
28- بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي سنة 1999 .
29- طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية الاعراض الاستثمار ومنح الائتمان .
30- عبد الحفيظ الارقم ، التحليل المالي 1999.
31-عبد الحفيظ الأرقم ، التحليل المالي مطبوعة جامعية 1999 .
32-عبد الحليم كراجة ، الإدارة المالية والتحليل المالي 2006.
33- عاطف وليم أندرواس ، التمويل والادارة المالية للمؤسسات دار الفكر الاسكندرية مصر 2008.
34- محمد صرفي ، التحليل المالي مصر ، القاهرة 2014.
35- نوح الحاج ، إنعكاسات تطبيق محاسيبي على قوائم مالية .
36-علاء فرحات ، الحوكمة الأداء المالي 2001 .
37- نعيم نمرود داوود ، التحليل المالي 2012.

المذكرات

1- طارق حمزة, دراسة تحليلية المخطط المحاسبي الوطني , مذكرة ماجيستر, 2004

2- الطيب ياسين, دراسة تطبيقية لواقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية, مذكرة ماجيستر, جامعة الجزائر, 2004 .

3- بن عيشي بشير, المحاسبة الدولية, مذكرة لنيل شهادة ماجيستر أكاديمي, جامعة محمد خيضر.

4- كتوش عاشور, متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد, مذكرة ماجيستر, 2009 .

5- عبد اللطيف محمود, مذكرة ماجيستر, تخصص قسم العلوم الاقتصادية, 2011 .

6-حليمة خليل الجرجاري, دور التحليل المالي للمعلومات المالية, مذكرة ماجيستر,2010 .

7- مداني بلغيث, عبد القادر دشاش,انعكاسات النظام المحاسبي المالي, 2012 .

8- بومعزة حليمة, التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء, مذكرة ماجيستر,2001 .

9- محمد صالح عواشرية, التحليل المالي وأثره على القوائم المالية, مذكرة ماستر, 2005 .

10- عبد الكريم لطيف, تقييم الأداء المالي للمؤسسة, مذكرة ماجيستر, تخصص تسيير مؤسسات صناعية,2002 .

11- دريد كامل شبيب,مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة, مذكرة ماجيستر,2007 .

12- بودبية خالد أثر التطبيق النظام المالي المحاسبيعلى مكونات القوائم المالية, 2007 .

13- سعادة اليمين, استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات المالية,مذكرة ماجيستر,2009